مجلة بحوث الأعمال

https://abs.journals.ekb.eg

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الثاني

المجلد: الثاني

يوليو ٢٠٢٥

تقييم رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في إطار بعض التجارب الدولية والإقليمية

نهج مؤسسي

أ.د/ نيفين محمد طريح

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال– جامعة حلوان

neveen55@hotmail.com

د/ وائل محمود محمد عبد الدايم

مدرس الإدارة العامة ومساعد عميد المعهد العربي لإعداد القيادات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

drwael.mahmoud@aast.edu

د/ إيمان مجدي عاشور

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية– التجمع الخامس

Motaaz.abdelmeniem@gmail.com

مستخلص الدراسة:

في إطار تقييم أهداف مصر للتنمية المستدامة، أظهرت أغلب المؤشرات تذبذباً في مسار تحقيق أهداف التنمية الوطنية بين النمو والركود وربما التراجع، وخاصة فيما يتعلق بمدى التوافق بين الأهداف الوطنية والأهداف الكمية العالمية للتنمية المستدامة التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وهنا لابد من تقييم مدى النجاح في تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية لمصر في ضوء الأهداف العالمية للتنمية المستدامة .SDGs . ويقتضي الأمر الاسترشاد ببعض التجارب الدولية والإقليمية في إطار تنفيذ أجندات التنمية المستدامة الخاصة بها. وفي هذا السياق تم تقييم تجربة مصر في مسار أهداف رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من منظور محلي ووطني من ناحية، ومن منظور الاتساق الزمني والكمي مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة (SDGS 2030) من ناحية أخرى. وخلصت الدراسة الحالية إلى وجود اتساق ملحوظ بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، في حين تكمن الصعوبة في تحويل بعض من هذا الاتساق والتآزر إلى سياسات تنفيذية على المستوى الوطني. وأكدت الدراسة الحالية أن معظم التجارب الدولية والإقليمية تتفق على أن عدم وجود نظام مؤسسي جيد يمكن أن يكون سبباً في فشل الدول في تمويل والحفاظ على أهداف رؤى التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعد العوامل المؤسسية قضية مهمة يجب أخذها في الاعتبار، وتمثيلها بشكل كبير في كل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في رؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠- الأهداف الـ١٧- الأمم المتحدة- تجارب دولية- الحوكمة- التطوير المؤسسي

Abstract:

in the context of evaluating Egypt's sustainability goals, most indicators showed fluctuating in away the path of achieving Egypt's national development goals between growth, stagnation, and perhaps decline, especially with regard to the alignment between national goals and global quantitative targets for sustainability that must be achieved by 2030. Here, it is necessary to evaluate the extent of success in achieving Egypt's strategic national goals in light of global goals for sustainable development SDGs. It is also necessary to rely on some international and regional experiences in the context of implementing their own sustainable development agendas. In this context, Egypt's experience and the path of implementation of these goals until 2030 evaluated, from a local and national perspective on one hand, and from the perspective of the global agenda for sustainable development (SDGS 2030) on other hand. The current study concluded that there is a noticeable consistency between the national strategy for sustainable development, Egypt's Vision 2030, and the global goals for sustainable development, while the difficulty lies in transforming some of this consistency and synergy into executive policies at the national level. The current study confirmed that most international and regional experiences agree that the lack of a good governance system can be a reason for countries' failure to finance and keep the goals of sustainable development visions. In this regard, institutional factors are an important issue that must taken into account, and be represented significantly in all efforts aimed at achieving the sustainable development goals of Egypt's Vision 2030.

Keywords: Sustainable Development, Egypt Vision 2030, The 17 Goals, United Nations, International Experiences, Governance, Institutional Development.

مجلة بحوث الاعمال ـــ
(PRINT): ISSN 3009-6308

(ONLINE): ISSN 3009-7738

تمهيد:

تعرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويستند هذا المفهوم إلى الجهود الرامية إلى دمج النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والشمول الاجتماعي. وتُعتبر النماذج الاقتصادية التي تعطي الأولوية للازدهار على المدى الطويل بدلاً من المكاسب قصيرة الأجل أساسية للتنمية المستدامة. في هذا السياق، الاستدامة البيئية تركز على حماية الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية. ويتضمن ذلك تقليل انبعاثات الكربون، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة للتخفيف من تغير المناخ Emina, K. A 2021,PP; (57-59)

وتوجه هذه المبادئ الأطر التنموية المستدامة، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، التي تهدف إلى معالجة التحديات العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. في سياق متصل، وفي ضوء أهداف التنمية المستدامة، تعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الخطة الاستراتيجية طويلة الأمد للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، وتوطينها في مختلف الجهات الحكومية المصرية. وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي ;Alaimo, & others, 2021, pp) .104-105)

تعتبر خطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ واحدة من أكثر الاتفاقيات العالمية طموحا وأهمية في التاريخ الحديث. حيث تهدف الأجندة الوطنية المصرية، مع أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ (SDGs) في جوهرها، إلى معالجة التحديات الأكثر إلحاحا في العالم – بما في ذلك إنهاء الفقر وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية والسلام والحكم الرشيد لجميع البلدان وجميع الناس بحلول عام ٢٠٣٠. وبينما، التنمية المستدامة لها جوانب بيئية واجتماعية واقتصادية، فإنه قد توجد بعض الصعوبات في تحسين الجوانب المختلفة للأجيال الحالية والمستقبلية ولا سيما تلك الأهداف التي تتعلق بالاقتصاد الأخضر والنمو (التي تجمع بين البيئة والأهداف الاجتماعية)، والنمو الشامل (الذي يجمع بين النمو الاقتصادي والجوانب الاجتماعية) والتنمية الشاملة (التي تركز على الجوانب الاجتماعية والبيئية) (Mahgoub, &others, 2022)

ولا شك أن التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة يعكس دورها على الساحة العالمية كعضو مسؤول في المجتمع الدولي من خلال مواءمة استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة الإقليمية والعالمية، ولا سيما تلك الأهداف التي تتعلق بالاقتصاد

الأخضر والنمو (التي تجمع بين البيئة والأهداف الاجتماعية)، والنمو الشامل (الذي يجمع بين النمو الاقتصادي والجوانب الاجتماعية) والتنمية الشاملة (التي تركز على الجوانب الاجتماعية والبيئية). حيث بفضل الإرادة السياسية القوية في مصر التي تظهر التزاما راسخاً، فإن تحقيق تلك الأهداف هي أجندة وطنية وخارطة طريق لا يمكن العدول عن تحقيقها، وتم في هذا الصدد إدماج أهداف التنمية المستدامة في عملية التخطيط وصنع السياسات (Abdel Latif, &others, 2018).

إلا أنه مع بزوغ وتنامي المستجدات والتحديات المحلية والعالمية، يستدعي الأمر النظر الى تحقيق تلك الأهداف من منظور مرن، ومتطور وشامل وتنسيقي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعلى مختلف مستويات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية. ولأن مكاسب الرفاهية الصافية المرتفعة لأهداف التنمية المستدامة تتطلب استدامة التمويل للأهداف والإدارة الجيدة للموارد المسؤولة عن الإنجاز، فقد أكدت كثير من الشواهد والتجارب الدولية أن مكاسب الرفاهية في أهداف التنمية المستدامة ترتبط إلى حد كبير بالجودة المؤسسية. ومن ثم من المحتمل أن يكون مفتاح نجاح والتقدم طويل الأجل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول واتساقها مع المدي الزمني والكمي للأهداف العالمية المستدامة– يتوقف الي حد كبير علي على تحسين الجودة والكفاء المؤسسية. فعندما يكون لدى الدول نظام مؤسسي قوي، يتم تعزيز الثقة بين المستثمرين والجهات التمويلية، حيث يتم أخذ الشفافية والمساءلة في الاعتبار في إدارة الموارد وصنع القرارات والسياسات التنموية وتنفيذ المبادرات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (Vavrik & Ursula A, 2024)

١-١ إشكالية الدراسة

وفقًا لأجندة ٢٠٣٠، المعروفة أيضًا باسم استراتيجية التنمية المستدامة (SDS)، وضعت حكومة مصر خطة عمل تحت مسمى رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تتضمن المكونات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتم دمج تقريبًا جميع خطط التقدم في مصر ضمن استراتيجية التنمية المستدامة، التي توجهها بقوة أهداف التنمية المستدامة. وتواجه مصر عدد من التحديات الأساسية والاشكاليات متعددة الأبعاد والتي لا تزال قائمة، ومن ثم قد تعرقل الخطي في تنفيذ الخطة والاجندة التنموية لرؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (Elgohary& E,2022, PP; 71-76)

وانطلاقاً من الرغبة القوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كاملة في عام ٢٠٣٠، يجب على الدولة المصرية تقييم مدي الإنجاز في تحقيق الأهداف، مواجهة التحديات القائمة، وتدشين الخيارات اللازمة للتحسين. ولن يتحقق ذلك الا من خلال تقييم تجربة مصر وأجندتها التنفيذية لرؤيتها التنموية ٢٠٣٠ من منظور محلي ووطني من جهة، وبالارتكاز الي الخطوط

العالمية لأهداف التنمية المستدامة العالمية، ومن خلال الاسترشاد ببعض الدروس المستفادة من بعض التجارب الإقليمية والعالمية المناظرة في هذا السياق.

أهمية الدراسة:

تتسم الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠، التي وافق عليها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥، بأنها شاملة بطبيعتها، حيث ١٧ هدفا و١٦٩ غاية تغطي العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وجدير بالذكر، أن أهداف التنمية المستدامة العالمية السبعة عشر SDGs تعتبر بشكل كبير متوازنة وممكنة التنفيذ من حيث الأطر التنظيرية، لأنها تنطوي على مفاهيم المؤسسية والشمول والتوازن والترابط، حيث أن الإجراءات المتخذة في مجال ما لها تأثير على النتائج في مجالات أخرى، بما يحقق مفاهيم الشمول والتوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Leal Filho, &others, 2019., PP; 179-190) ، ولكن من حيث النهج التطبيقي، فقد يواجه تنفيذ خطط الرؤي القومية والدولية بعض العراقيل والصعوبات الفردية الدولية. -ورغم أن اختلاف الآليات الوطنية للتنفيذ بين الدول، والذي هو نتاجاً للطبيعة الذاتية لكل دولة من حيث محددات التنمية المستدامة-، فلا يمكن أن يلقي ذلك بظلال الشك علي أن تبني وتطبيق نهج مؤسسي متين -ومرتكز الي مفاهيم التوازن والشمول-هو مفتاح السر في بلوغ مستهدفات التنمية المستدامة للدول. على هذا النحو، يجب أن تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى إعادة تعريف مسار تنفيذ الرؤية بما يضمن ليس فقط تنفيذ أهداف الاستدامة، بل كفاءة التدابير والمؤسسات الرامية لتنفيذ الاستدامة في ضوء مفاهيم التوازن والشمول.(Schweikert, &others, 2017) ، ومن ثم تنبع أهمية الدراسة الحالية من ضرورة تحقيق رؤية شاملة ومتماسكة للتنمية المستدامة المصرية من منظور مواكبة التغيرات والتحديات في السياق المحلي والإقليمي والعالمي، وتقييم مدي الاتساق بين الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة والاجندة العالمية، ومن خلال عرض وتقييم المبادرات المحلية والوطنية والجوانب المؤسسية لتنفيذ الرؤي في ضوء بعض من التجارب الدولية والاقليمية، وذلك للتوصل الي صياغة محكمة واحترافية لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ بحيث تصبح رؤية ملهمة. ولا شك أن استناد المساهمة المصرية الوطنية للأجندة التنموية على مستجدات السياق العالمي والاقليمي، وفي ظل إمكانية تطبيق الدروس المستفادة من الأدلة العالمية الصارمة سوف يسهم كل ذلك في تحسين فعالية السياسات والأطر المؤسسية الرامية إلي تحقيق الأهداف الإنمائية الطموحة لمصر.

١-٢ أهداف ومكونات الدراسة:

لتقييم مدي قدرة الاجندة التنموية لمصر (رؤية ٢٠٣٠) على تحقيق أهدافها، فإن الأمر يقتضي تقييم تلك الرؤية التنموية في ضوء مدي التقدم المحرز لرؤية مصر ٢٠٣٠ نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ SDGs.

وقد يتوقف التقدم طويل الأجل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر على عدد من المرتكزات التي لم تحظي بتسليط كامل عليها في إطار صياغة وتنفيذ تلك الأجندة التنموية، وهو ما قد يكون مسبباً لوجود فجوات محلية وإقليمية ودولية في بلوغ الأهداف. ومن ثم فإنه من الأجدى، تقييم رؤية مصر ٢٠٣٠ في اطار عدد من التجارب الدولية ذات الصلة، وذلك لاستخلاص ما يتم تدشينه من تدابير وآليات تنفيذية في أجندات التنمية المستدامة لتلك الدول. وحيث أن الإنجاز المحقق من خلال الأرقام والمؤشرات ذات الصلة–ليس نهاية القصة أو نجاح نهايتها، ولكن الأمر الأهم هو كيفية الحفاظ المستهدفات في مسارها الصحيح دون تباطؤ أو تراجع. وجدير بالذكر، أن الجودة المؤسسية غالبا ما يكون لهما دور مهم في دعم أو تقييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويتبلور هنا التساؤل الرئيسي للدراسة: هل قد يتوقف التقدم طويل الأجل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر على تحسين الجودة المؤسسية؟ بمعنى هل ستؤكد التجارب الدولية والإقليمية ذات الصلة أن الحكم الرشيد والفعالية المؤسسية مرتبطان بتقدم مصر نحو تحقيق أهداف الاستدامة لرؤية ٢٠٣٠ بالتوازي مع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ لخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠؟

من ثم تتضمن الدراسة الموضوعات التالية:

١. عرض وتقييم أهداف التنمية المستدامة العالمية
٢. تحليل مرتكزات رؤية مصر ٢٠٣٠ (الأهداف– الأبعاد) وأهداف مصر للتنمية المستدامة
٣. تقييم أداء مصر في تنفيذ أهداف الاستراتيجية والرؤية الوطنية للتنمية المستدامة في ضوء الاجندة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
٤. تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لمصر مع التركيز علي دور العوامل المؤسسية.
٥. دروس ومضامين مستفادة من تجارب دولية وإقليمية مع التركيز على النهج المؤسسي.
٦. خيارات وآليات تطويرية تنموية ومؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠

مجلة بحوث الاعمال ـــ\n\n**الغرض من الدراسة:**\n\nتقييم أداء مصر في تنفيذ أهداف الاستراتيجية والرؤية الوطنية للتنمية المستدامة في ضوء الاجندة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ واستنتاج دروس مستفادة من تجارب دولية وإقليمية مع التركيز على النهج المؤسسي بهدف تدشين عدد من الخيارات والآليات التطويرية التنموية والمؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠.\n\n**منهجية الدراسة:**\n\nتستند الدراسة ألي المنهج الاستنباطي، حيث يتم الانطلاق من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ومن تجارب عدد من الدول بشأن تنفيذ أجندتها التنموية المستدامة، لاستنباط محاور وخيارات تطويرية قابلة للتنفيذ في اطار تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. وترتكز الدراسة على النهج الوصفي التحليلي والنهج الكمي لتقييم مدي تقدم مصر في تحقيق أهداف الاستدامة بحلول ٢٠٣٠.\n\n**أهم النتائج:**\n\nيوجد اتساق ملحوظ بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف العالمية للتنمية المستدامة. وتتفق معظم التجارب الدولية والإقليمية على أن وجود نظام مؤسسي جيد يكون سبباً محورياً في تمكين الدول من تمويل والحفاظ على تحقيق أهداف رؤى التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعد العوامل المؤسسية من أهم المتغيرات التي يجب تمثيلها بشكل كبير في كل الجهود الرامية إلى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.\n\n**الأصالة والابتكار:**\n\nكثير من الدراسات ذات الصلة بتقييم أداء الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ترتكز على النهج الكمي لتقييم النتائج المحققة فقط، دون تقييم آليات وأطر التنفيذ. ولكن جدير بالذكر، فقد يتوقف التقدم طويل الأجل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأي دولة– ومنها مصر– على عدد من التدابير والخيارات التنفيذية التي لم تحظي بتسليط كامل عليها في إطار صياغة وتنفيذ تلك الأجندة التنموية، وهو ما قد يكون مسبباً لوجود فجوات محلية وإقليمية ودولية في بلوغ الأهداف. وحيث أن الإنجاز المحقق من خلال الأرقام والمؤشرات ذات الصلة–ليس نهاية القصة أو نجاح نهايتها، ولكن الأمر الأهم هو كيفية الحفاظ المستهدفات في مسارها الصحيح دون تباطؤ أو تراجع. ومن ثم فإنه من الأجدى، تقييم رؤية مصر ٢٠٣٠ في اطار عدد من التجارب الدولية ذات الصلة، وذلك لاستخلاص ما يتم تدشينه من تدابير وآليات تنفيذية في أجندات التنمية المستدامة لنلك الدول. وجدير بالذكر، أن الجودة المؤسسية غالبا ما يكون لهما دور مهم في دعم أو تقييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١. عرض وتقييم أهداف التنمية المستدامة (SDGs) العالمية

هي مجموعة من ١٧ هدفًا رئيسياً و١٦٩ هدفًا فرعيًا تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي اعتمدتها جميع دول الأمم المتحدة الأعضاء في عام ٢٠١٥، بمثابة إطارًا شاملاً يهدف إلى القضاء على الفقر، وتعزيز السلام، وحماية الكوكب، وضمان الازدهار للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٥). وقد تم بناء أهداف التنمية المستدامة على إنجازات وأوجه القصور في أهداف التنمية للألفية (MDGs)، حيث وسعت تركيزها لتشمل النمو الشامل والمستدام. وقد ظهرت أهداف التنمية المستدامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، المعروف عمومًا بقمة ريو +٢٠. وقد أكدت هذه القمة على الحاجة إلى نهج متكامل للتنمية العالمية، داعية إلى مجموعة من الأهداف القابلة للقياس التي توازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية. وتم توثيق أهداف التنمية المستدامة في أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، التي تؤكد على الشمولية، وحقوق الإنسان، وحماية موارد الكوكب[١].

وجدير بالذكر، أن ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى استراتيجيات تنموية قابلة للتحقيق وواقعية تشكل تحديًا للدول. حيث أهداف التنمية المستدامة هي أساسًا للتدابير الرامية إلى تعزيز التغيير حتى عام ٢٠٣٠.Routledge Fakuda) & Parr, S,2016, PP; 43–52).

٢-١ أهداف التنمية المستدامة

١. الهدف ١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
٢. الهدف ٢. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة
٣. الهدف ٣. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار
٤. الهدف ٤. ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
٥. الهدف ٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
٦. الهدف ٦. ضمان توفر وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع
٧. الهدف ٧. ضمان الوصول إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع
٨. الهدف ٨. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع
٩. الهدف ٩. بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

---

[1] **United Nations, The 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals: An opportunity for Latin America (2018)**

١٠. الهدف ١٠. تقليل عدم المساواة داخل البلدان وبينها

١١. الهدف ١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

١٢. الهدف ١٢. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١٣. الهدف ١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

١٤. الهدف ١٤. الحفاظ على استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية بشكل مستدام من أجل التنمية المستدامة

١٥. الهدف ١٥. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، وإيقاف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي

١٦. الهدف ١٦. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمسائلة وشاملة على جميع المستويات

١٧. الهدف ١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٢-٢ التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يوضح الجدول التالي تحليلًا شاملًا للتقدم العالمي نحو أجندة ٢٠٣٠. وفقاً لإحصاءات ٢٠٢٤، بمعنى هل تحققت الأهداف بشكل جيد أم معتدل أم أن هناك تباطؤ أم تراجع في التنفيذ. بما يكشف عن وجود اتجاهات داعمة أم اتجاهات مقلقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية، ومدي الحاجة إلى إجراءات عاجلة وتحويلية، ام يتطلب الأمر استمرارية النهج الحالي لتحقيق تلك الأهداف الطموحة.

جدول(١) التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الهدف	في المسار الصحيح أو تم تحقيقه	تقدم معتدل	تقدم ضئيل	ركود	تراجع
الهدف ١	٪١٠	٪٣٠	٪٣٠	٪١٠	٪٢٠
الهدف ٢	٪٠	٪٢٠	٪٤٠	٪٢٠	٪٢٠
الهدف ٣	٪٣٠	٪٢٠	٪٣٠	٪١٠	٪١٠
الهدف ٤	٪١٠	٪٢٠	٪٣٠	٪٢٠	٪٢٠
الهدف ٥	٪٠	٪٢٠	٪٣٠	٪٢٠	٪٣٠
الهدف ٦	٪٢٠	٪٣٠	٪٣٠	٪١٠	٪١٠

الهدف	في المسار الصحيح أو تم تحقيقه	تقدم معتدل	تقدم ضئيل	ركود	تراجع
الهدف ٧	٤٠٪	٣٠٪	٢٠٪	١٠٪	٠٪
الهدف ٨	٢٠٪	٤٠٪	٣٠٪	١٠٪	٠٪
الهدف ٩	١٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٢٠٪	١٠٪
الهدف ١٠	٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٢٠٪
الهدف ١١	٢٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٪
الهدف ١٢	١٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪
الهدف ١٣	١٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٣٠٪
الهدف ١٤	١٠٪	٢٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪
الهدف ١٥	١٠٪	٢٠٪	٣٠٪	١٠٪	٣٠٪
الهدف ١٦	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٪	٢٠٪
الهدف ١٧	٣٠٪	٢٠٪	٣٠٪	١٠٪	٠٪

مستند الي بيانات التقرير العالمي للتنمية المستدامة– الأمم المتحدة– ٢٠٢٥.

في سياق الجدول السابق، يعتبر الهدف (٧) ضمان الوصول إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع، والهدف (٣) ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار من أكثر الأهداف التي تتحقق في المسار الصحيح بمعدل من ٣٠ الي ٤٠٪. كما يتلاحظ أن الهدف ٢. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة والهدف (٥) و(١٠) المتعلق بتحقيق المساواة بين الدول أو بين الجنسين لم يظهر أي تقدم، بل علي العكس يوجد تراجع واضح في التحقيق يصل الي ٣٠٪، ولا سيما لاستهداف المساواة بين الذكور والاناث في كثير من الدول والمناطق النامية (Mishra, & al , 2024)

ويعتبر الهدف ١٠ من أكثر الأهداف التي شهدت ركود وتوقف في التنفيذ، ولا سيما بسبب محدودية الضوابط والإصلاحات المؤسسية في هذا الشأن. ويعتبر الهدف ٨ الخاص بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع هو الوحيد الذي يشهد تقدم معتدل صامد بنحو ٤٠٪ دون تراجع. ويتأرجح الهدف رقم (٩) بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار. الهدف (١١) الخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود، والهدف (١٢) الخاص

بضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والهدف(١٤) الحفاظ على استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية بشكل مستدام من أجل التنمية المستدامة، تعتبر من أكثر الأهداف تأثراً بالتحديات والمستجدات الإقليمية والوطنية. حيث يتسم مسار التنفيذ بين الاعتدال والتباطؤ والركود وفي بعض الحالات التراجع. وكثير ما يذهب تحقيق الهدف رقم ١٥(حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، وإيقاف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي) نحو مسار التراجع، والتأرجح بين الاعتدال وركود التنفيذ[٢].

يعتبر الهدف العالمي السابع(١٧)، من أكثر الأهداف صموداً. حيث لم يشهد أي تراجع في التحقيق، بل على العكس يتأرجح بين التقدم والاعتدال في الاستهداف لبلوغه. وإن كان ينحني نحو الركود أحياناً، حيث التداعيات السياسية العالمية والإقليمية والتي قد تؤخر من التنفيذ والحراك العالمي المؤسسي الصامد من أجل التنمية المستدامة.

معظم الأهداف شهدت تقدم معتدل أو ضئيل بنسبة تتراوح من ٢٤٪ الي ٣٠٪ من مجمل الأهداف السابعة عشر، بينما بنحو ١٦٪ يبلغ مسار التراجع للأهداف العالمية. وبصفة عامة، يشير الجدول الي أن ٢٤٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة في المسار الصحيح لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدلات انجاز من ٣٠ الي ٤٠٪. بينما حوالي ٧٠٪ من الأهداف تشهد تقدمًا ضئيلًا بمعلات من ٣٠ الي ٤٠٪. ونحو ٤٠٪ من الأهداف يتراوح معدل أدائها المتوسط بين ٣٠ الي ٤٠٪. بينما توقفت أو تراجعت أكثر من 60% من اجمالي الأهداف بمعدلات تتراوح بين ٢٠ الي ٣٠٪. وتشير هذه النتائج إلى انحراف كبير عن المسار المقصود لأهداف التنمية المستدامة العالمية[٣]

٢-٣ -تحديات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة SDGs

تواجه أهداف التنمية المستدامة عدة تحديات مترابطة أثرت بشدة على تقدمها

لقد تركت جائحة كوفيد-١٩ تأثيرًا عميقًا على التقدم العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تم وضعها كجزء من أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠. حيث زادت الجائحة من الفقر (SDG 1) على مستوى العالم، مما عكس سنوات من التقدم. وفقًا لتقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٤، تم دفع حوالي ١٢٠ مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ وحده بسبب كوفيد-١٩. كانت هذه الانتكاسة شديدة بشكل خاص في البلدان

[2] **United Nation, The Sustainable Development Goals Report 2024.**
[3] **UNDP, (2024). Global Progress Report on Sustainable Development Goal 16 Indicators.**

ذات الدخل المنخفض، حيث قيدت القدرة المالية المحدودة استجابة الحكومة-Martín .(Blanco C, et al ,2022).

١- كما انكمش النمو الاقتصادي العالمي (SDG 8) بشكل كبير ، حيث أفاد صندوق النقد الدولي (IMF) بتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣.٥٪ في عام ٢٠٢٠. يبرز التقرير أن الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كانت الأكثر تضررًا، خاصة في قطاعات مثل السياحة والتصنيع. بالإضافة إلى ذلك، زادت الجائحة من عدم المساواة في الدخل (SDG 10) داخل البلدان وبينها. استعاد البلدان ذات الدخل المرتفع تعافيًا أسرع بسبب الوصول الأفضل إلى اللقاحات والموارد المالية، في حين كافحت البلدان ذات الدخل المنخفض لإعادة البناء[٤].

٢- كان تأثير الجائحة على الأمن الغذائي (SDG 2) مدمرًا. أدت اضطرابات سلسلة التوريد، ونقص العمالة، وارتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة خطر الجوع. وفقًا لساكس وآخرون (٢٠٢٤)، واجه حوالي ٨٢٨ مليون شخص الجوع في عام ٢٠٢١، مما يمثل زيادة بأكثر من ١٥٠ مليون مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.

تضررت أنظمة الرعاية الصحية (SDG 3) على مستوى العالم، وتم تحويل الموارد نحو مكافحة كوفيد-١٩ بعيدًا عن خدمات الصحة الأساسية. أدى هذا التحويل إلى زيادة معدلات الوفيات بسبب الأمراض غير المعدية وتقليل معدلات التطعيم، خاصة في البلدان النامية. كما تعرض هدف التعليم (SDG 4) لانتكاسة كبيرة. علاوة على ذلك، زادت الجائحة من عدم المساواة بين الجنسين (SDG 5). واجهت النساء، اللاتي تمثلن بشكل غير متناسب في وظائف الرعاية الصحية الأمامية والاقتصادات غير الرسمية، خسائر أكبر في الوظائف وزيادة الأعباء المنزلية. Takian A, &al , PP; :211-34 .

٣- بينما قللت الجائحة بشكل مؤقت من انبعاثات غازات الدفيئة (SDG 13) بسبب الإغلاقات وتقليل النشاط الاقتصادي، كانت هذه المكاسب قصيرة الأجل. عادت الانبعاثات بسرعة مع إعادة فتح الاقتصادات. كما تسببت الجائحة في تعطيل جهود الحفظ (SDGs 14 و ١٥)، حيث أدى نقص التمويل والتنفيذ إلى زيادة إزالة الغابات والصيد غير القانوني في بعض المناطق[٥]

٤- أدت النزاعات والتوترات الجيوسياسية إلى تفاقم الفقر العالمي (الهدف ١)، حيث تعاني الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات من أكبر الانتكاسات. يبرز تقرير التنمية

[4] United Nation, The Sustainable Development Goals Report 2024.

[5] United Nation, The Sustainable Development Goals Report 2024.

المستدامة لعام ٢٠٢٤ أن أكثر من نصف سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع يقيمون في مناطق النزاع. لقد ترك تدمير البنية التحتية والنزوح وتقليص الفرص الاقتصادية ملايين الأشخاص دون الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. كما أدت التوترات الجيوسياسية، مثل العقوبات الاقتصادية واضطرابات التجارة، إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي (الهدف ٨). تعاني الدول التي تتورط في النزاعات أو تتأثر بها من انخفاض الاستثمار الأجنبي، واضطراب سلاسل الإمداد. تؤثر هذه الآثار بشكل غير متناسب على الدول ذات الدخل المنخفض والدول الهشة، مما يزيد من الفجوات العالمية (الهدف ١٠)[٦]

٥- تؤدي النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل نظم الغذاء (الهدف ٢)، مما يزيد من الجوع وسوء التغذية. تشير تقارير ساكس وآخرون (٢٠٢٤) إلى أن النزاعات المطولة في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط قد أدت إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني أكثر من ٢٥٠ مليون شخص من الجوع الحاد. تزيد انسدادات سلاسل الإمداد، وتدمير الأراضي الزراعية، والضعف الناتج عن المناخ من تفاقم هذه المشكلة[٧]

٦- تتأثر نظم الرعاية الصحية (الهدف ٣) أيضًا بشكل كبير، حيث تستنزف النزاعات الموارد، وتستهدف البنية التحتية، وتؤدي إلى نزوح العاملين في مجال الرعاية الصحية. لقد زادت الجائحة من الضغط على هذه الأنظمة، مما ترك ملايين الأشخاص دون الوصول إلى الخدمات الأساسية. على سبيل المثال، تظل معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة بشكل غير متناسب في مناطق النزاع، مما يقوض التقدم في مؤشرات الصحة. وفي مجال التعليم (الهدف ٤)، أدت النزاعات المطولة إلى تعطيل التعليم لملايين الأطفال. حيث المناطق المتأثرة بالنزاع تستضيف الغالبية العظمى من ٢٤٤ مليون طفل خارج المدرسة على مستوى العالم. غالبًا ما تكون المدارس مستهدفة أو تُعاد استخدامها خلال النزاعات، ويزيد النزوح من عدم المساواة التعليمية[٨]

---

[6] House of Lords Library. (2024).

[7] **UNDP, (2024). Global Progress Report on Sustainable Development Goal 16 Indicators.**

[8] United Nation, The Sustainable Development Goals Report 2024.

٧- تساهم النزاعات والتوترات الجيوسياسية في تدهور البيئة بشكل كبير، مما يعيق التقدم في العمل المناخي (الهدف ١٣)، والحياة تحت الماء (الهدف ١٤)، والحياة على اليابسة (الهدف ١٥). تؤدي الأنشطة العسكرية واستغلال الموارد الناتج عن النزاع إلى تدمير النظم البيئية، بينما يزيد نزوح السكان من الضغط على البيئات الهشة. على سبيل المثال، يشير ساكس وآخرون (٢٠٢٤) إلى أن إزالة الغابات وتدهور الأراضي في مناطق النزاع، مثل حوض الكونغو، قد تسارعت بسبب ضعف الحكم. كما أعاقت التوترات الجيوسياسية التعاون الدولي بشأن العمل المناخي. تقلل الحوكمة العالمية المجزأة من القدرة على معالجة القضايا البيئية العابرة للحدود، مثل فقدان التنوع البيولوجي وتلوث البحار، مما يهدد المزيد من التقدم في الهدف ١٤ والهدف ١٥[9]

٨- يعتبر السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف ١٦) أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك فهي تتعرض للتقويض من قبل النزاعات المتصاعدة. يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى eroding الثقة في المؤسسات ويضعف هياكل الحكم، مما يسمح للفساد والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان بالازدهار. يؤكد ساكس وآخرون (٢٠٢٤) أن تعزيز الحوكمة الشاملة وحل النزاعات أمر بالغ الأهمية لعكس هذه الاتجاهات[10]

٩- تؤدي زيادة تكرار وشدة الكوارث المرتبطة بالمناخ إلى تفاقم الضعف، وخاصة في البلدان النامية. يمثل تغير المناخ أحد أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين، مع آثار واسعة النطاق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تهدد الزيادة في تكرار وشدة الأحداث المرتبطة بالمناخ – من الطقس القاسي إلى تدهور النظم البيئية – التقدم العالمي عبر أبعاد متعددة من أجندة ٢٠٣٠. . كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الفقر (الهدف ١)، ويؤثر بشكل غير متناسب على الدول ذات الدخل المنخفض التي هي الأقل تجهيزًا للتكيف. وفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، نزحت الكوارث المرتبطة بالمناخ أكثر من ٢٠ مليون شخص سنويًا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، مما ترك ملايين الأشخاص بلا منازل أو سبل عيش أو وصول إلى الخدمات الأساسية. وتؤثر الفيضانات والجفاف والعواصف بشكل غير متناسب على الاقتصادات الزراعية، حيث يعتمد معظم القوى العاملة على القطاعات الحساسة للمناخ لكسب الدخل. كما أن النمو الاقتصادي (الهدف ٨) يتعرض

[9] United Nations publication issued by ESCWA, (2017).
[10] UNDP, (2024).

للتقويض بسبب تغير المناخ. يؤدي تدمير البنية التحتية والموارد إلى تقليل الإنتاجية، خاصة في القطاعات الهشة مثل الزراعة والسياحة والطاقة. علاوة على ذلك، يوسع تغير المناخ الفجوات العالمية (الهدف ١٠) حيث يمكن للدول الأغنى الاستثمار في استراتيجيات التكيف والتخفيف، بينما تكافح الدول الفقيرة للاستجابة بفعالية[١١]

١٠-يرتبط تغير المناخ ارتباطًا وثيقًا بالهدف ١٣، الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة آثاره. على الرغم من الالتزامات العالمية، استمرت انبعاثات غازات الدفيئة في الارتفاع، مما أدى إلى المزيد من الكوارث المناخية الأكثر شدة وتكرارًا. حيث تحقيق الهدف ١٣ يتطلب سياسات تحويلية واستثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة والتعاون العالمي[١٢]

١١-تتعرض النظم البيئية البحرية (الهدف ١٤) والتنوع البيولوجي الأرضي (الهدف ١٥) أيضًا للتهديد. تؤدي حموضة المحيطات، الناتجة عن زيادة امتصاص ثاني أكسيد الكربون، إلى تعطيل سلاسل الغذاء البحرية ونظم الشعاب المرجانية. على اليابسة، تتفاقم إزالة الغابات وفقدان المواطن بسبب الظواهر المناخية مثل حرائق الغابات والجفاف، مما يهدد التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي الحيوية لبقاء الإنسان[١٣]

١٢-يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على النساء والمجتمعات المهمشة، مما يزيد من عدم المساواة القائمة بين الجنسين (الهدف ٥). تواجه النساء في المناطق الريفية، اللواتي غالبًا ما يتحملن مسؤولية تأمين المياه والغذاء والطاقة لأسرهن، تحديات متزايدة بسبب ندرة الموا. كما أن النزوح الناتج عن المناخ والصراعات على الموارد يقوضان السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف ١٦). تميل المناطق التي تعاني من الضغط المناخي إلى أن تكون أكثر عرضة للنزاعات على الموارد النادرة، مثل المياه والأراضي القابلة للزراعة، مما يزيد من عدم استقرار هياكل الحكم ويعيق التنمية[١٤]

١٣-ترتبط عدم المساواة الاقتصادية ارتباطًا جوهريًا بالفقر (الهدف ١) وعدم المساواة (الهدف ١٠). على الرغم من الجهود العالمية للحد من الفقر، فإن عدم المساواة

---

[11] House of Lords Library. (2024).

[12] ILO, (2023).

[13] House of Lords Library. (2024).

[14] UNDP, (2024). Global Progress Report on Sustainable Development Goal 16 Indicators.

مجلة بحوث الاعمال ـــ

النظامية تزيد من الحرمان بين الفئات المهمشة. وفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، لا يزال أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، مع اتساع عدم المساواة في الدخل داخل البلدان وبينها (ساكس وآخرون، ٢٠٢٤). كما تعيق عدم المساواة النظامية أيضًا التقدم في التعليم الجيد (الهدف ٤) والعمل اللائق (الهدف ٨). يستمر الوصول غير المتكافئ إلى التعليم في perpetuate دورات الفقر، حيث غالبًا ما تفتقر الأسر ذات الدخل المنخفض إلى الموارد اللازمة للالتحاق بالمدرسة أو تحقيق النجاح الأكاديمي. وفقًا لساكس وآخرون (٢٠٢٤)، لا يزال أكثر من ٢٤٠ مليون طفل خارج المدرسة على مستوى العالم في عام ٢٠٢٣، مع تأثير عدم المساواة النظامية بشكل غير متناسب على الفتيات والمجتمعات الريفية والمجموعات الأقلية.(Sachs, et al, 2024)

١٤-لعدم المساواة الاقتصادية آثار عميقة على الصحة والرفاهية (الهدف ٣). تحد الفجوات في الدخل والوضع الاجتماعي من الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، والغذاء المغذي، والمياه النظيفة. يبرز تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ أن الفجوات في متوسط العمر المتوقع بين السكان ذوي الدخل المرتفع والمنخفض لا تزال واضحة، حيث تواجه المجتمعات المهمشة معدلات أعلى من وفيات الأمهات والأطفال، والأمراض المعدية، والأمراض المزمنة وتتداخل عدم المساواة الاقتصادية النظامية أيضًا مع أهداف الاستدامة البيئية. غالبًا ما تتحمل الفئات الضعيفة العبء الأكبر من آثار تغير المناخ (الهدف ١٣) على الرغم من مساهمتها الأقل في الانبعاثات العالمية. وبالمثل، فإن الفجوات في توزيع الموارد وملكية الأراضي تعيق الجهود لحماية الحياة تحت الماء (الهدف ١٤) والحياة على اليابسة (الهدف ١٥)[١٥]

١٥-تعيق عدم المساواة السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف ١٦) من خلال تقويض الثقة في الحكم وزيادة التوترات الاجتماعية. يؤدي الفساد، والسياسات التمييزية، والتمثيل غير المتكافئ في عمليات صنع القرار إلى perpetuate الحواجز النظامية أمام التقدم. يؤكد تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ على الحاجة إلى أطر حوكمة تمكّن الفئات المهمشة وتعزز التنمية العادلة[١٦]

١- رؤية مصر ٢٠٣٠ (الأهداف- الأبعاد) وأهداف مصر للتنمية المستدامة

تم إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ (SDS) خلال "عام الشباب" في ٢٤ فبراير ٢٠١٦، وهي رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد، وتضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

---

[15] ILO, (2023).

[16] United Nations Headquarters , (2024)

وتعمل رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار وطني يتم من خلاله تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر. تعكس هذه الرؤية أولويات المصريين من أجل مستقبل أفضل. تم تنفيذ الاستراتيجية من قبل جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٣-١ ما هي أهداف التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠؟[١٧]

١-جودة الحياة: وصلت معدلات الفقر في مصر إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وقد انخفضت مؤخرًا للمرة الأولى منذ ٢٠ عامًا منذ عام ١٩٩٩ من ٣٢.٥٪ إلى ٢٩.٧٪. تهدف البلاد إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٢-المساواة والشمول: وضعت الدستور المصري الجانب الاجتماعي للمساواة والشمول كركيزة أساسية في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، حيث ينص على: "تكتب دستورًا يحقق المساواة بيننا في الحقوق والواجبات دون أي تمييز". لذلك، تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي، وتعزيز المواطنة الفعالة والمشاركة الإيجابية لجميع فئات المجتمع. تعتبر قضايا التمكين من القضايا الأساسية التي تركز عليها رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣-اقتصاد قوي: تسعى السياسة المالية الحالية لمصر إلى تقليل عجز الميزانية العامة والدين العام. التحول نحو اقتصاد رقمي قائم على المعرفة، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة والناشئة، والتي تعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى رفع درجة المرونة الاقتصادية، وزيادة فرص العمل، وتحقيق الشمول المالي، ودمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي، مما يؤدي إلى نمو شامل ومستدام.

٤-المعرفة والابتكار: تهدف البلاد إلى إقامة علاقة وثيقة بين توطين التكنولوجيا وتوظيفها والاستفادة منها من أجل النمو الشامل المستدام وربطها بالجوانب الاجتماعية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

٥-بيئة مستدامة: تسعى مصر إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معًا من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بطريقة تحافظ على حقوق الأجيال القادمة بشكل أكثر أمانًا وكفاية. تهدف البلاد إلى تحقيق ذلك من خلال مواجهة آثار تغير المناخ، وتعزيز مرونة النظم البيئية والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية والكوارث، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة واعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

---

[17] Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform, (2024)

مجلة بحوث الاعمال ـــ
[18] Egypt Vision 2030. (August, 2022). Balbaa, M. E. (2024).

٦- الحوكمة: عندما يتعلق الأمر بحوكمة الدولة، فإن رؤية مصر للمستقبل هي إقامة حوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات تحت سيادة القانون وإطار مؤسسي ضروري لتحقيق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

٧-السلام والأمن: تضع الدولة الأمن كأولوية قصوى بمعناه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. تشمل هذه الهدف ضمان الأمن الغذائي والمائي والطاقة المستدامة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأمن المعلومات (السيبراني) مع تأمين حدود مصر، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

٨-مكانة رائدة: تهدف مصر إلى زيادة وجودها الإقليمي والدولي دبلوماسيًا من خلال إقامة شراكات مفيدة متبادلة مع الدول المجاورة. كما تهدف مصر إلى مشاركة خبرتها الاقتصادية والتقنية مع دول الجوار لمساعدة نظرائها بالأدوات اللازمة للتنمية. وهو هدف يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣.

٣-٢ مرتكزات رؤية مصر ٢٠٣٠[18]

تؤكد هذه الرؤية على التنمية الاقتصادية، والشمول الاجتماعي، والاستدامة البيئية كأعمدة مترابطة تدعم تقدم الدول نحو أن تصبح مجتمعًا أكثر ازدهارًا واستدامة. حيث خطة التنمية. وتغطي كلًا من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: - البعد الاقتصادي لديه ٧٧ مؤشر أداء رئيسي يغطي جميع أركانه الأربعة. - البعد الاجتماعي لديه ٦١ مؤشر أداء رئيسي يغطي أركانه الأربعة. - البعد البيئي لديه ٣١ مؤشر أداء رئيسي يغطي أركانه الاثنين.

البعد الاقتصادي

الركيزة الأولى: التنمية الاقتصادية

بحلول عام ٢٠٣٠، ستكون الاقتصاد المصري اقتصاداً متوازناً قائمًا على المعرفة، تنافسيًا، ومتعدد المصادر، يتميز ببيئة ماكرو اقتصادية مستقرة، قادرة على تحقيق نمو شامل ومستدام.

الركيزة الثانية: الطاقة

قطاع الطاقة يلبي متطلبات التنمية المستدامة الوطنية ويعظم الاستخدام الفعال لمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة المختلفة،

الركيزة الثالثة: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

مجتمع مبدع ومبتكر ينتج العلوم والتكنولوجيا والمعرفة، ضمن نظام شامل يضمن القيمة التنموية للمعرفة والابتكار، مستخدمًا مخرجاتهما لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الوطنية.

مجلة بحوث الاعمال ـــ

الركيزة العاشرة: التنمية الحضرية

إدارة متوازنة للتنمية المكانية للأراضي والموارد لاستيعاب السكان وتحسين جودة حياتهم.

في أوائل عام ٢٠١٨، قررت مصر تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة مختلف الوزارات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بمساعدة عدد من الخبراء البارزين في مجالات متنوعة، وذلك لمواكبة التغيرات التي حدثت في السياق المحلي والإقليمي والعالمي. وتؤكد الرؤية المحدثة على معالجة وتقاطع جميع القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية (Amin–Salem, & other, 2018).

الجزء الثالث: رؤية تحليلية وتقييمية لأداء وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لمصر

تجسد رؤية ٢٠٣٠ التزام مصر الراسخ بشق طريق الازدهار والتقدم لشعبها. تضع هذه الرؤية التحويلية الأساس لمستقبل يلتقي فيه النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والقدرة التنافسية العالمية لرفع مصر إلى المسرح العالمي. مع رؤية ٢٠٣٠ كمسار إرشادي لها، تقف مصر على أهبة الاستعداد لتغيير مستقبلها والدخول في حقبة جديدة من الازدهار والتقدم والفخر للأجيال القادمة.

لن يتحقق ذلك، الا من خلال تقييم مدي اتساق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ ذات الصبغة الوطنية مع الأهداف ذات الصبغة العالمية للتنمية المستدامة. وتقييم مدي انجاز مصر في تحقيق اهداف الاجندة العالمية ذات الـ١٧ هدفاً من خلال المنظور الوطني وبالاستناد الي نهج وطني متعدد الأبعاد.

٣-٣ تقييم مدي تقدم مصر في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة

بمقارنة أداء مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030 منذ عام ٢٠١٥، يتضح ان نحو ٤٨٪ من أهداف التنمية المستدامة العالمية – تقرير ٢٠٢٤–تتسم بأنها "راكدة" حيث تظل النتيجة ثابتة أو تزيد بمعدل أقل من ٥٠٪ من معدل النمو المطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وكثير من تلك الأهداف الراكدة لا يزال يواجه تحديات عالية لتحقيقها بكفاء في مصر، وخاصةً الأهداف الثاني والحادي عشر والخامس عشر والسادس عشر. حيث يعتبر القضاء علي الجوع وهدف العمل المناخي، وهدف توفير المدن والمجتمعات المستدامة وضمان المؤسسات القوية من الأهداف التي تتسم بالركود في التنفيذ وتواجه تحديات كبيرة في الاقتصاد المصري. بينما الأهداف الخاصة بإنهاء الفقر وتوفير لمياه النظيفة والصرف الصحي وهدف انهاء المساواة بين الجنسين رغم أنها تتسم بركود التنفيذ ولكن تواجه قدر أقل حدة من التحديات (Mohieldin, M, & others, 2024, pp. 109–141).

حيث معظم الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة SDGs (نحو ٥٢٪) تتسم بالاعتدال في التحقق، حيث تزداد النتيجة بمعدل أعلى من ٥٠٪ من معدل النمو المطلوب، ولكن أقل من المعدل المطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وإن كان أفضلها من حيث انخفاض أو استقرار التحديات هي تلك المتعلقة بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة والعمل المناخي، بينما هدف تحقيق الصحة الجيدة وهدف النمو والعمل اللائق في مصر، رغم أنهما أخذان في الاعتدال، ولكن تواجههما تحديات متصاعدة (Hebatullah Ghalib, 2023).

وبالنظر الي تقدم مصر في المكونات التفصيلية لأهداف التنمية المستدامة الـ١٧، من حيث مدي الالتزام أو التباطؤ أو الرجوع عن مسار تحيق تلك الأهداف في ٢٠٣٠، يُلاحظ ما يلي[١٩]

- تشير المؤشرات لمصر الي تحسن في عدد السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية والسكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية ضمن الهدف رقم ٦ في الأجندة العالمية للتنمية المستدامة. حيث يسير الهدف على المسار السليم لتحقيقه في عام ٢٠٣٠ وبقدر أقل من التحديات.
- الهدف ٧ وهو الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة ولا سيما السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الكهرباء والسكان الذين يمكنهم الوصول إلى الوقود النظيف، يشهد أداء جيد ويسير على المسار الصحيح للتحقق، حيث أن الإطار التنموي لرؤية مصر ٢٠٣٠، يركز على تنويع مصادر الطاقة المتجددة. وأصبحت مصر رائدة إقليمية في الطاقة المتجددة، خاصة من خلال مشاريع مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية، التي تُعتبر واحدة من أكبر المنشآت الشمسية على مستوى العالم.
- الهدف ١ (لا فقر) والهدف ١٠ (تقليل الفجوات بين المناطق والاقاليم): من أقل الأهداف التي تشهد مصر تحدياً في تنفيذهما، رغم أنهما لا يسيران في مسار تحقيقهما كما ينبغي بحلول عام ٢٠٣٠. وجدير بالذكر، تنتهج مصر عدد من المبادرات المحلية مثل "تكافل وكرامة" إلى دعم الأسر ذات الدخل المنخفض. حيث قدمت برامج "تكافل وكرامة" الحماية الاجتماعية لأكثر من ٣.٨ مليون أسرة. وهو ما يتطلب مزيد من المبادرات الوطنية معززة بآليات مؤسسية تشاركية داعمة للتنفيذ.

[19] Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform, (2024).

- الهدف ١٣ (العمل المناخي): تم تدشين عدد من السياسات ذات الصلة وتدابير للتكيف مع المناخ والتحضر المستدام، لذلك لا يواجه تحقيق الهدف في مصر تحديات وفجوات ملموسة.
- تم الاعتراف عالميًا بالجهود المبذولة في مصر للقضاء على كثير من الأمراض والفيروسات، مما أسهم في تقدم كثير من مؤشرات الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاهية) مع عدم وجود تحديات جسيمة، وخاصةً معدل وفيات الأمهات ووفيات الأطفال عند الولادة ومؤشر الرضع الناجون الذين تلقوا لقاحات موصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية
- وفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، أظهرت مصر تقدمًا كبيرًا في مسار تحقيق هدف ابتكار الصناعة (الهدف ٩)، وخاصةً أداء الخدمات اللوجستية والبنية الأساسية والاشتراكات عريضة النطاق عبر الهاتف المحمول وتصنيف التايمز لجامعات التعليم العالي.
- الإنتاج والاستهلاك المستدام ضمن الهدف رقم (١٢) ولا سيما المقترن بالتجارة الدولية، يسير على المسار الصحيح، والمستقر لتحقيقه في ٢٠٣٠ ضمن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.
- لا تزال التحديات قائمة في مجال بلوغ بعض المستهدفات في ٢٠٣٠، ومنها نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في قوة العمل (ضمن الهدف رقم ٥) ومتوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي ضمن الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة –الحياة تحت الماء، وضمان حقوق العمل الأساسية بشكل فعال كمستهدفات ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية العالمية المستدامة. وتتعاظم التحديات مع ركود بل وتراجع قليلاً في تحقق النتائج المنشودة في ٢٠٣٠ للأهداف المتعلقة بإدراك الفساد والوصول إلى العدالة والإجراءات الإدارية والمؤسسية ضمن الهدف العالمي رقم (١٧). وهو ما يشير في طياته الي عدم كفاية ما تتبناه مصر من نهج مؤسسي لدعم وبلوغ أهداف الاستدامة في ٢٠٣٠[٢٠]

---

[20] **Eissa, N. (2020). Egypt within the sustainable development goals one and two of the United Nations:**

٣-٤ تقييم مدى اتساق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء الأجندة العالمية[21]

- يتوافق الهدف الاستراتيجي الأول مع الهدف العالمي الأول للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر ومع الهدف العالمي الثاني القضاء التام على الجوع، والثالث الصحة الجيدة والرفاه والهدف الرابع التعليم الجيد، والثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد. ومع الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- يتوافق الهدف الاستراتيجي الأول مع الحقوق الاجتماعية التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين، من حيث أن التعليم حق لكل مواطن وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار. وأن الإنسان محور التنمية، وهو المحرك الرئيس لكل ما تبذله الدولة من جهود غايتها تحسين حياة المواطن المصري في ظل تطبيق العدالة والإتاحة والمرونة بما يتواكب مع المستجدات الدولية والمحلية، كما تعتبر المبادرات القومية مثل "تكافل وكرامة" التي تدعم الأسر ذات الدخل المنخفض تطبيقاً لأهداف العالمية لا فقر وتقليل الفجوات.
- الهدف الاستراتيجي الثاني «العدالة الاجتماعية والمساواة» كهدف قومي في رؤية مصر ٢٠٣٠ يتوافق مع الهدف الخامس العالمي للتنمية المستدامة وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ومع الهدف العاشر الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.
- يبلور الهدف المنظور القومي للدولة المصرية من حيث الالتزام بتوفير سبل التكافل الاجتماعي، وتكافؤ الفرص بين الجميع، دون تمييز، بما يضمن الحياة الكريمة للمواطنين. بالإضافة إلى المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الهدف الاستراتيجي الثالث، نظام بيئي متكامل ومستدام، والذي يبلور أهمية المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في كافة المعطيات يعتبر أكثر الأهداف ارتباطاً بأهداف التنمية المستدامة العالمية ولا سيما الهدف الثاني القضاء التام على الجوع، والهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية ومع الهدف السابع طاقة نظيفة بأسعار مقبولة»، والهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية ومستدامة وكذلك مع الهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والهدف الثالث عشر

[21] Institute of National Planning, (2024). Egypt Future Vision

العمل المناخي ومع الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء.. والخامس عشر الحياة في البر.

- ويعكس الهدف السياق القومي لسياسة مصر البيئية التي يحميها الدستور المصري، والتي تأتي ضمن أولوياتها لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة. وحمايتها واجب وطني وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإصرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ويعكس الهدف مواقف مصر كطرف في عديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة ومكافحة التغيرات المناخية.
- الهدف الاستراتيجي الرابع اقتصاد معرفي متنوع يتوافق مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وخاصةً الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- ويؤكد الهدف ما يحدده الدستور المصري بشان اعتبار الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار. ورغم التداعيات السلبية الجائحة كوفيد – ١٩ على الاقتصاد المصري، تمكنت الدولة من تدشين عدد من السياسات منحت الاقتصاد القدرة على الصمود والحد من تداعيات تلك الأزمة. حيث تمكنت مصر من تحسين تنافسيتها في مجل التنوع والمعرفة والتنافسية.
- الهدف الاستراتيجي الخامس بنية تحتية متطورة يتسق مع الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية ومع الهدف السابع – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة»، والهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الهدف يعكس المنافع التي تحققها مصر من موقعها الجغرافي المتميز في تسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطورة، بما يجذب مزيدًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية للمشروعات سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة
- الهدف الاستراتيجي السادس الخاص بالحوكمة والشراكات والسلام والأمن في رؤية مصر ٢٠٣٠ والذي يبلور دور التطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وسيادة القانون والعدالة والمشاركة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد– يتصل هدف الحوكمة والشراكات

مع الهدفين السادس عشر "تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية" والهدف السابع عشر عقد الشراكات.

- كما يبلور الهدف ما أكده أكد الدستور المصري علي أهمية الحوكمة وتطبيق معايير الشفافية في كل مؤسسات الدولة، وحق المواطن في الوصول إلى البيانات والمعلومات والإفصاح عنها، واستقلالية الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد، واستقلال السلطة الفضائية، وتجريم التدخل في شئون العدالة بما يعزز من ثقة المواطنين بالخدمات العامة ويسهم في الحفاظ على المال العام.

٣-٥ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة SDGs- من منظور الرؤية المحلية لمصر ٢٠٣٠[22]

يتناول الجزء الحالي، كيفية مساهمة الاجندة الوطنية لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ (SDGs) ، حيث تقييم مدي نجاح مصر في توفير مسارا تنمويا حتى عام ٢٠٣٠ يكمن في جانب منه علي مدي قدرتها في تحقيق الأهداف الـ١٧ للأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

يغابر أداء مصر نحو الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) أقل بكثير من نظيراتها ومن المرجح أن تعاني مصر من مشكلة في التغذية ولا سيما في ظل التحديات البيئية العالمية. بينما الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاهية) يعمل بشكل جيد، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل كبير، ومن المتوقع أن يستمر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الانخفاض مقارنة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حتى عام ٢٠٣٠، بما يتماشى مع الأهداف الطموحة للحكومة المصرية. بينما الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالتعليم الجيد، يعمل بشكل جيد من حيث المؤشرات الكمية، بينما أداء مصر من حيث الجودة التعليمية أفضل. فيما يتعلق بالهدف ٦، المياه النظيفة والصرف الصحي، شهد تحسناً كبيراً، حيث ارتفعت حصة السكان الذين يحصلون على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي الأفضل. وقد حققت مصر تقدما كبيرا في في مجال توليد الطاقة (الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة) ومؤشرات الطرق السريعة، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة). حيث نجحت مصر في توسيع قاعدتها الصناعية، مع التركيز بشكل خاص على تطوير منطقة هيئة قناة السويس لتصبح مركزا عالميا جديدا للتصنيع والخدمات عالية التقنية. أما الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو العمل

---

[22] **See; Institute of National Planning, (2024). Egypt Future Vision). Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030 Cairo. Egypt. Hebatullah Ghalib, (2023).**

مجلة بحوث الاعمال ـــ

- رغم تركيز الاجندة الوطنية لرؤية ٢٠٣٠ على تعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فإن الواقع يشير الي تراجع دور القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، وهو ما يقتضي وضع الاجندة حيز التطبيق وتمكين القطاع الخاص.
- لا تتضمن الاجندة التنموية لمصر تدابير حول تعظيم المصادر غير التقليدية للعملة الأجنبية من خلال تعظيم دور الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول لتسوية المعاملات بالعملات الوطنية. بشرط تدشين تدابير التنفيذ.
- لا تركز الاجندة التنموية الوطنية بشكل واضح علي قضية التعامل مع الصدمات، وخاصة الخارجية. حيث أن استهداف زيادة العائدات السنوية من القطاعات الأكثر عرضة للصدمات العالمية، دون تدشين تدابير للتكيف مع الصدمات، تجعل تحقيق تلك المستهدفات تحت التهديد المستمر.
- تفتقر الاجندة التنموية المصرية الى وجود خطط بديلة للمواجهة وكيفية تحقيق المستهدفات في ظل الصدمات وطرق احياء الاهداف في التخطيط المستقبلي.
- تتطلب الأهداف المتعلقة بالعدالة المكانية وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة مزيد من التفاصيل وتحليل مسببات وطرق معالجتها. وبعيدًا عن استهداف زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، كان تعامل الاجندة الوطنية مع القضايا الاجتماعية بسيطًا، ومقتصرًا على قضية العدالة المكانية، وتمت مناقشته من منظور الكفاءة الاقتصادية بدلاً من منظور مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص علي المستويات الأخرى.
- يجب أن يصاحب تنفيذ الأجندة الوطنية لرؤية مصر ٢٠٣٠ تقييم نقدي للسياسات التنموية، بدلاً من فرضية نجاح هذه السياسات، ومن ثم يجب عدم يتحرك ضمن نفس الأطر والميزات والأدوات. بل يجب تدشين خطط انقاذ مرنة، وبدائل للتنفيذ، وروشتة مرنة لتعديل خطط تنفيذ المستهدفات في ضوء الصدمات المحلية والعالمية.
- من الخطر تقسيم أهداف التنمية المستدامة إلى قطاعات منعزلة – لأن بعض الأهداف تتطلب استجابات متعددة القطاعات لتجنب عدم استدامة النتائج أو حدوث فجوات القطاعية.
- الأولويات المتنافسة. بدت أجزاء من المناقشة في عام ٢٠١٦ كما لو أنه سيكون من السهل تحقيق النمو، والقضاء على الفقر، والاستدامة في الوقت نفسه، وفي ظل ظروف مناخية واقتصادية غير مواتية. يتطلب دمج هذه التحديات فهمًا أفضل بكثير للتآزر والمقايضات.

في ضوء ما سبق، تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية مصر ٢٠٣٠ سيتطلب جهدا جماعيا ومثابرة من جميع أصحاب المصلحة – الجهات الحكومية وشركاء القطاع الخاص

ومنظمات المجتمع المدني والشعب نفسه. ومن خلال التعاون والشمولية والشعور المشترك بالهدف ستتغلب مصر على العقبات، وتتغلب على أوجه عدم اليقين، وتخرج أقوى وأكثر مرونة. حيث تعد رؤية ٢٠٣٠ أكثر من مجرد خارطة طريق استراتيجية. إنها شهادة على روح مصر الدائمة وقدرتها على الصمود وتصميمها على تشكيل مصيرها. علي هذا النحو، يمكن إثراء الصبغة الوطنية لرؤية مصر ٢٠٣٠ ببعض التدابير المؤسسية والتنموية التي تعتبر محرك نجاح لبعض الأجندات العالمية والإقليمية للتنمية المستدامة.

٢- دروس مستفادة لمصر من تجارب دولية وإقليمية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة

على الرغم من تحقيق بعض التقدم الملحوظ في بعض الأهداف والمستهدفات في إطار التجربة المصرية، حتي تتمكن مصر من تحقيق الأجندة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بكفاءة وفعالية، وبما لا يحيد عن الأجندة والمستهدفات العالمية بشكل مسبب للاختناقات والاشكاليات، فيجب انتهاج تدابير وآليات مؤسسية وتمويلية وتنموية–تتسم بالمرونة والقابلية للتحقق في ضوء كل من المستجدات العالمية والاقليمية والمتطلبات المحلية. وتعتبر تجارب بعض الدول في إطار تطبيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بمنظمة التدابير والآليات التنفيذية– مجالاً خصباً يمكن للاقتصاد المصري الاستفادة منه في تدشين عدد من التدابير المبتكرة والملائمة لتحقيق مزيد من التقدم في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة –أخذاً في الاعتبار وجود تفاوتات واسعة فيما يتعلق بالأهداف والمستهدفات المختلفة للدول.

٤-١ الدروس المستفادة من تجربة دول افريقيا

تتماشى أهداف الخطة الوطنية للتنمية في معظم دول افريقيا مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ويتم دمجها في أنظمة وعمليات التخطيط الحكومي على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. حيث تحرز تلك الدول تقدم في المجالات الحيوية مثل **توفير المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والصحة**، وتم تم توسيع نطاق الوصول إلى التعليم المجاني للأطفال من الأسر الفقيرة. في كثير من دول افريقيا وضع أطر تشريعية تهدف إلى إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات وارتفاع تمثيل المرأة في البرلمان الوطني.(Adeyemi Adebayo, & others,2025)

في عدد من دول افريقيا، يتم اعتماد مجموعة من التشريعات والسياسات، بما في ذلك ضريبة الكربون، لمعالجة تغير المناخ وتعزيز قدرة البلد على التكيف مع التغيرات البيئية المستمرة. ويتم إجراء استثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة والنقل العام الأنظف وكفاءة الطاقة وإدارة النفايات ومبادرات استعادة الأراضي. وفي كثير من دول افريقيا، تم اعتماد **إطار متكامل**

للتنمية الحضرية لتوجيه تطوير المستوطنات الحضرية الشاملة والقادرة على الصمود والصالحة للعيش(Ahmed, Abubakar& others,2024. PP; 119-138)

نجحت كثير من دول افريقيا- كجزء في اجندتها للتنمية المستدامة- مواصلة الاستثمار في **العلوم والتكنولوجيا والابتكار** وتسخيرها. وبروح عدم ترك أحد خلف الركب، يواصل نظام العلم والتكنولوجيا والابتكار الاستثمار في البرامج التي تعزز إدماج الفتيات وأصحاب المعارف الأصلية والمبتكرين. ويتم العمل مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء (Mahlatsi, K., 2021, PP; 86, 61-69)

التنفيذ الناجح لأجندة التنمية المستدامة لدول افريقيا هي نموذج للنهج متعددة الأطراف، من ثم لا يمكن انكار دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في المراجعة الوطنية في دول افريقيا ومشاركة أصحاب المصلحة الآخرين نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث أكدت التجارب الافريقية علي أهمية تعبئة الموارد المحلية في تمويل أهداف التنمية المستدامة وعدم الاعتماد على مصدر واحد للتمويل. ولإظهار الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقوم كثير من دول افريقية بمراجعة وطنية طوعية، وتعمل المراجعة الوطنية الطوعية كأداة لعرض حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.(Routledge Durokifa, & others,2018)

أكدت التجارب الإفريقية أن المبادرات المحلية يمكنها تطوير استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهدافها من أجل تغيير أو كبح الهياكل السائدة العالمية أو تعزيز التناسق السياسي من أجل التنمية المستدامة من خلال الشراكات المحلية أو الإقليمية أو الدولية. علاوة على ذلك، فإن قدرة المبادرات المحلية على تمكين أو خلق التنمية المستدامة المتوقعة تتشكل ضمن الهياكل متعددة المراكز والروابط بين المؤسسات على مستويات مختلفة، والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(Mahlatsi, K. ,2021, PP; 86, 61-69)

أحد الدروس الأكثر أهمية من تجربة إفريقيا مع أهداف التنمية المستدامة هو أهمية الملكية المحلية. لقد نجحت دول مثل كينيا ورواندا في دمج أهداف التنمية المستدامة في خططها الوطنية للتنمية. في كينيا، نشأت الحكومة خارطة طريق في عام ٢٠١٦ لربط إطار رؤية ٢٠٣٠ بأهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على النمو الاقتصادي المستدام، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.(Chisika, S. N., & Yeom, C. , 2024)

يعد التعاون عبر مختلف القطاعات أمرًا حيويًا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال. في إثيوبيا، أدت الشراكات بين الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات غير حكومية إلى تحقيق تقدم كبير في مجالات الصحة والتعليم. مما يتماشى مباشرة مع الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه). يظهر هذا النموذج التعاوني كيف يمكن أن يؤدي إشراك عدة أصحاب مصلحة إلى

تعبئة الحلول المبتكرة (Ahmed, Abubakar, & Mutalib Anifowose. 2024 . PP; 119-138)

إطار مؤسسي قوي ضروري لتعزيز أهداف التنمية المستدامة في كينيا يعتبر أمر محوري في تنسيق أنشطة أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والمحلية. من خلال تعيين أبطال أهداف التنمية المستدامة داخل الحكومات المحلية، عززت كينيا قدرتها على توطين ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يبرز هذا النهج أهمية بناء القدرات المحلية لضمان الحوكمة الفعالة والمساءلة في السعي نحو التنمية المستدامة (Chisika, S. N., & Yeom, C. , 2024).

كما نجحت كثير من دول افريقيا في تدشين مؤسسات قوية ومستقلة وحكومة جيدة، مع تحديد واضح وفصل للسلطات بين مختلف أذرع الدولة مع المؤسسات وأنظمة الخدمة العامة التي تساعد في الكشف المبكر عن الأنشطة الفاسدة لدعم سد الفرص والثغرات للتنفيذ المحايد للقانون والحفاظ على الملكية وكذلك حقوق الإنسان. وتمكنت عدد من دول افريقيا في تعزيز قدرة مؤسسات الحكومة المسؤولة عن الإشراف على التدفقات المالية المتزايدة إلى الدول (W.Leal Filho et al. 2024)

تتعاون الحكومة في بعض دول افريقيا مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لزيادة التنمية في البنية الأساسية العامة، والاستكمال من خلال اعتماد آليات التمويل غير الميزانية التي تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاريع المشتركة. ويعد إشراك الشباب والمبادرات القاعدية أمرًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسماع صوات المجتمعات المهمشة وتُكيف الحلول لتلبية الاحتياجات المحلية (Mahlatsi, K. , 2021.PP; 61-69)

تؤكد تجارب افريقيا، أن الطريق نحو التنمية المستدامة معقد، ولكن من خلال التعلم من رحلة إفريقيا، يمكن للممارسين التنقل عبر التحديات واغتنام الفرص للتغيير التحويلي ولا سيما من خلال المبادرات المحلية والابتكارات المؤسسية متعددة المستويات (Adeyemi Adebayo, & other, 2025).

عند النظر إلى أفضل الممارسات، فإن أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ في أفريقيا تُعتبر واحدة من أعظم الخطط للتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تحسين مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى نظام الصحة، ومعالجة التحديات مثل القضاء على الجوع. ومن خلال إعطاء الأولوية للملكية المحلية، وتعزيز التعاون، وبناء القدرات المؤسسية، والاستفادة من التكنولوجيا، وإشراك الشباب، ومعالجة الفجوات، يمكن

مجلة بحوث الاعمال ـــ\n\n**لهذه الدول إنشاء إطار قوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** (K., Gray, J.R. & Kiggundu, M. 2016).

٤-٢ الدروس المستفادة من التجارب الأوربية

لدي معظم دول أوربا، موقع إلكتروني مخصص لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وخريطة طريق لعملية التحضير لأغراض وتوجد مراجعات محلية طوعية على مستوى البلديات. حيث أجندات التنمية المستدامة لدول أوربا هي نهج متعدد الأطراف من خلال التنسيق الإقليمي والمحلي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث نهج لجمع البيانات وتحليلها من خلال دمج الحكومة المركزية (من خلال المعهد الوطني للإحصاء) والمجتمعات المستقلة وأصحاب المصلحة غير الحكوميين مثل المؤسسات التعليمية والنقابات والكيانات في القطاع الخاص. السياسات الاجتماعية مثل سياسات دمج النوع الاجتماعي حظيت بجهود حكومية وأسفرت عن تقدم اجتماعي كبير(Barberà-Mariné, . et al. 2024. PP; 1372-1397)

أظهرت الدول الأوروبية مؤسسات قوية وتآزر هيكلي على المستوى الحكومي، مما يبرز أن نظامًا قويًا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو استثمار جدير بالاهتمام ويعيش في تآزر مع بقية أهداف التنمية المستدامة. وتلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في دفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بما يتماشي مع SDGs. حيث قد غيرت مبادرات مثل خدمة توصيل الطائرات بدون طيار الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال توصيل الإمدادات الطبية الأساسية إلى المناطق النائية. وبالمثل، تستخدم المنظمات القاعدية المنصات الرقمية لتعزيز نتائج التعليم والصحة، مثل الاستشارات الصحية عبر الهواتف المحمولة والموارد التعليمية عبر الإنترنت. توضح هذه الابتكارات إمكانية التكنولوجيا في التغلب على الحواجز الجغرافية وتحسين تقديم الخدمات في المجتمعات المحرومة.(Carrillo, M. 2022)

يُعتبر تعزيز وسائل التنفيذ للشراكات العالمية جانبًا أثبتت أوروبا نجاحها فيه. عند النظر إلى مجموع الإنفاق العام على الصحة من الدخل المحلي بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن جميع الدول التي تم تحليلها قد تعهدت بإنفاق حكومي على الصحة والتعليم بنسبة حوالي ١٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، مما يجعل هذين الأمرين من الأولويات في إنفاقها العام الوطني. علاوة على ذلك، نفذت الدول الأوروبية أيضًا اختصاصات وتدابير للحد من القاعدة الضريبية للآخرين كما هو منصوص عليه في قوانينها وأنظمتها لتجنب ملاذات الضرائب للشركات. وبالتالي، تحمي قوانين الاتحاد الأوروبي المنطقة والدول الأجنبية من أي نوع من ملاذات الضرائب للشركات في أراضيها، مع مشاريع قوانين مثل توجيه مكافحة التهرب الضريبي.(Rijnhout, ALeida. dvancing, 2018)

- كما أن التدابير السياسية والقانونية والمالية داخل الدول الأوروبية التي تم تحليلها قد جعلت من الشعور الإقليمي والالتزام بتنفيذ وإحياء الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة أحد الإنجازات الرئيسية في أوروبا. وجدير بالذكر، نجحت كثير من دول أوربا في دمج أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها في جميع مراحل دورة الميزانية وانتهجت آليات إدارة المالية العامة لهذا الغرض. كما نجحت في تنسيق العملية مع جميع أصحاب المصلحة: الوزارات مع المناقشات وربما المفاوضات وانتهاج أنشطة التوعية والتدريب

بشكل عام، تشير التجارب الاوربية أنه لا يزال هناك كثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق التنمية المستدامة الأوربية بما يتماشي مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة. ولكن الجهود والعزيمة التي أظهرتها تقارير المراجعة الوطنية الأوربية وكفاءة التنسيق والتوجه القوي نحو الرقمنة– تشير إلى أن كل دولة تتحرك في الاتجاه الصحيح نحو الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. (Carrillo, M. , 2022).

٤–٣ الدروس المستفادة من تجربة دول جنوب وجنوب شرق آسيا

حققت كثير من دول جنوب وجنوب شرق أسيا معظم الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات التخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي والالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ونسبة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة وتغطية التحصين. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن البلدان المكتظة بالسكان في جنوب آسيا مثل الهند وباكستان من تحقيق أهداف الأهداف الإنمائية للألفية في الهدف الأول بشأن القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف الرابع بشأن الحد من وفيات الأطفال، والهدف الخامس بشأن تحسين صحة الأمهات. (Mustafizur Rahman, & other , 2020)

حافظت الحكومات المتعاقبة على نظام سياسي شامل. وقد تحقق هذا من خلال الاستخدام المتزامن للحلول المنخفضة التكلفة وحملات التوعية الاجتماعية التي تشنها المنظمات غير الحكومية. وبهذا، كانت مبادرات المنظمات غير الحكومية من القاعدة إلى القمة مكملة أيضاً لبرامج الحكومة في مجال صحة الأم والطفل.(Kumar, N., et al. , 2016)

في هذا السياق، استفادت سياسات التنمية من التآزر بين الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية. فقد بدأ معدل الخصوبة في الانخفاض عندما كانت مستويات الدخل والتعليم منخفضة للغاية. وقد أرسى هذا الأساس للتقدم اللاحق في مؤشرات الصحة والتعليم. وربما كانت العوامل طويلة الأجل (مثل الجغرافيا المواتية، والتراث التاريخي والثقافي) هم محركات النجاح. حيث سهلت الكثافة السكانية العالية تبني الحلول منخفضة التكلفة، ومن ثم نهج استغلال وتعظيم

التحديات القائمة للتنمية–يعتبر مرتكز جيد لضمان تحقق أهداف الاستدامة دون تراجع .M) Niaz Asadullah, & other , 2020, PP;165–189)

أكدت التجارب أن التحدي المتمثل في تحقيق مزيد من التقدم يتطلب في الوقت نفسه زيادة الإنفاق الاجتماعي وإصلاحات الاطر المؤسسية الرامية إلى تحسين قدرة الدولة. حيث لم تحقق الهند وباكستان سوى تقدم محدود في تحقيق أهداف الألفية بسبب عدم الكفاءة، والفساد على الخدمات الروتينية نسبياً، ومن ثم هناك حاجة "ليس فقط لتقديم رعاية صحية أفضل، بل من خلال التغيير المؤسسي، وأيضًا تخصيص المزيد من الموارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، للإنفاق العام. وعلي نوع المؤسسات التي تمتلكها الدولة وطريقة عملها ,ESCAP UN publication, (2017).

- نجحت أغلب الحكومات في جنوب آسيا في سد فجوات معدلات الالتحاق بالمدارس مقارنة بالمناطق النامية الأخرى بسبب المخططات المبتكرة مثل الغذاء مقابل التعليم وبرنامج مساعدة المدارس الثانوية للإناث ونموذج مدرسة الفرصة الثانية في تحسين فرص الوصول والحد من عدم المساواة بين الجنسين في المشاركة التعليمية. وتم التغلب على مشكلة انخفاض جودة المدارس من خلال المزيد من الاستثمار من حيث المدخلات المادية. كما تم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال وصفات سياسية ذات أكثر من تركيز حيث تحسين الوصول إلى التعليم من خلال تحسين البنية التحتية المادية التعليمية والشراكة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية[٢٤]

وفقاً لنطاق النهج القائم على "الدخل" لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، لن يكون النمو وحده كافياً للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. حيث أثبتت تجارب دول جنوب آسيا أن أحد المتطلبات الأساسية لإنهاء فقر الدخل بحلول عام ٢٠٣٠ هو أن تعمل الدول على تحسين قدرتها على الوصول إلى الفقراء وتحمل مسؤوليتهم من خلال تحسين القدرة على جمع الموارد العامة محليا. وتم زيادة الموارد المحلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية أيضًا على الإصلاحات الضريبية والاعتماد على تنمية القطاع الخاص (Mustafizur Rahman, & other , 2020).

- قررت بعض من تلك الدول ربط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بعمليات تخطيط ميزانياتها. كجزء من عطاءاتها السنوية لمخصصات الميزانية، من خلال التخصيص الصريح لجزء معين من الإنفاق الحكومي للأنشطة التي

[24] **World economic forum article, (2024).**

تستفيد من أوجه التآزر عبر عديد من أهداف التنمية المستدامة. وهو ما شجع صانعي السياسات على جعل أوجه التآزر هذه أكثر بروزا في مقترحاتهم[25]

تؤكد التجارب المتعلقة بدول جنوب آسيا في مجال أهداف التنمية المستدامة، علي نجاح دول كثير في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا مواءمة الأهداف مع سياساتها واستراتيجياتها ومخططاتها. وتكليف المسؤوليات على المستويات المحلية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اللامركزية. حيث الغالبية العظمى من الدول التي تم تقييمها، دمجت أجندة ٢٠٣٠ الوطنية والعالمية ذات الـ١٧ هدفاً في خططها الوطنية للتنمية. وهذه علامة جيدة على التقدم نحو التنمية المستدامة في جميع المناطق، لأنها تشير إلى أن الدول تستخدم أهداف التنمية المستدامة كمعيار للتنمية. وهذا معيار يمكنهم اتباعه واستخدامه كأساس لمشاريع قابلة للقياس، وتدخلات، وأهداف شراكة وتطوير مؤسسي ونهج متعدد التمويل. ومن ثم تجربة آسيا هي نهج لضرورة تكييف الأهداف العالمية لتناسب الحقائق المحلية، مما يضمن مشاركة المجتمعات بشكل نشط في العملية. ويعتبر التغيير المؤسسي واللامركزية والشراكة متعددة المستويات، مفاتيح النجاح والواقعية لبلوغ مستهدفات الأجندات الوطنية للتنمية المستدامة في اطار الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة الـ١٧ (Khalid, Rasyikah Md, & Ainul Jaria Maidin, 2022).

٤-٤ دروس مستفادة من تجارب دول الخليج العربي

تم الإعلان عن رؤي دول الخليج العربي نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعا من خلال استخدام عائدات النفط لتعزيز الاستثمارات في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وتدريب المواطنين بشكل أفضل، ورفع مستويات المعيشة في جميع المجالات و"النمو المتفشي لمصادر الطاقة المتجددة" و "الذكاء الاصطناعي. في هذا السياق، وضعت الإمارات "رؤية ٢٠٢١"، والبحرين وقطر والسعودية" الرؤية الوطنية ٢٠٣٠"، والكويت "رؤية ٢٠٣٥"، وعُمان "رؤية ٢٠٤٠". ونجحت كل دولة من الدول الأعضاء في "مجلس التعاون الخليجي" في تدشين نهج لإخراج الاقتصاد من النموذج الريعي القائم على ثروة الوقود الأحفوري التي تختزنها الي التخطيط للتنوع من خلال السياحة والصناعات العالية التقنية، والذكاء الاصطناعي ووصولاً إلى التغيير المناخي، وكل ذلك بهدف ضمان الاستدامة والمحافظة على البيئة.(Zaidan, E., Al-Saidi, M., & Hammad, S. H. (2019). P; 672)

[25] UNDP's Regional Bureau for Asia and the Pacific, (2017).

رؤية السعودية ٢٠٣٠ تعتبر بمثابة نهج تنموي لتحقيق مستهدفات الاستدامة للاقتصاد السعودي وجعل اقتصاد المملكة منافساً عالمياً. يسعي الي ادماج رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى في خطة الاستدامة وتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق مع السلطات التشريعية لتعديل الأنظمة ذات العلاقة بتسهيل بيئة العمل والابتكار مع حوكمة العمل الحكومي والمؤسسي (Abuhjeeleh, Mohammad. (2019): PP; 1-16)

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ هي خارطة طريق للتحول الي مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة؛ بهدف توفير مستوى معيشة مرتفع لجميع المواطنين بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال التنويع وأيضاً النمو في القطاعات غير النفطية، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة مع التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. أما رؤية دولة البحرين تستند إلى ثلاثة مبادئ توجيهيّة أساسية هي الاستدامة والعدالة والتنافسية وتدابير لبناء حياةٍ أفضل لكل المواطنين البحرينيين. (Khan, Muhammad Babar, & other , 2020. PP; 17-53)

لم تعتمد دولة الإمارات رؤية عامة للاتحاد للعام ٢٠٣٠، إلا أن إمارة أبوظبي، عاصمة البلاد، أطلقت رؤيتها الخاصة "أبوظبي ٢٠٣٠." والتي تعتبر نهج شامل لتحويل اقتصاد الإمارة وتنويعه على المدى البعيد مع التركيز على الصناعات القائمة على المعرفة، وتقليل الاعتماد علي النفط في توجيه التنمية. مع اتباع نهج متوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية وتبني سياسات منضبطة تضمن كفاءة الاقتصاد القومي وتطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو المستدام القائم على المعرفة والتنافسية (Saradara, Shadeedha Mohamed, et al, 2023).

رؤية الكويت ٢٠٣٥، نموذج للشراكة بين مؤسسات حكومية وأهلية وشركات وجمعيات. وتستند الي تطوير البيئة المؤسسية ومخرجات تعليم عالية المستوى ورأس مال بشرياً متطوراً، وحكومة من دون صراعات سياسية والكفاءة المؤسسية والإدارية في ظل الاجندة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ نحو الشركات العالمية وبيئة أعمال داعمة للاستثمار المحلية والبيئية المستدامة، ونظام أمني مستقر.(Alhaimer, Rashed. , 2023)

رؤية دولة عُمان ٢٠٤٠ هي نموذج ومرجع أساسي لأعمال التخطيط في ضوء توافق مجتمعي واسع، وبمشاركة فئات المجتمع. حيث تتناغم مع SDGS في لاستغلال الأمثل للمزايا النسبية المحلية مع الطفرة التنافسية المكانية لدولة عمان للتحول الي نموذج متنوع لمصادر الدخل والتوزيع المتوازن للتنمية Aggarwal, Abdul Azeez K.M., & other 2024).

تعتبر رؤية دول الخليج هي نموذج تحفيزي غير تقليدي لرفع مستويات معيشية وتوظيف جيدة وتسهيل بيئة العمل من خلال استناد الرؤية الي محاور مبتكرة وعميقة في سياق نهج يتسم بالجدية والتحدي والإصرار لتنفيذ تلك المحاور. فمن أهداف رؤي دول الخليج هي التنمية المتوازنة والعادلة لتعزيز المزايا التنافسية والنسبية للمحافظات والمناطق الحضرية ومدن ذكية ومستدامة ونابضة بالحياة ومجتمعات متمكنة قادرة على تحديد أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع تسلسل هرمي فعال للمستوطنات لتوجيه التنمية الحضرية المستدامة ، واستيعاب السكان المتزايدين وتوفير الخدمات والمرافق العامة اللازمة. والتناغم مع الثورة الصناعية الرابعة والتنويع الهائل للاقتصاد والموارد وقنوات الإنتاج هو شعار الرؤية، وبالتالي الاصلاحات الهيكلية تحت مظلة "رؤية دول الخليج ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠. ستغير قواعد اللعبة والمصير".(Yousef, T. M., & Ghafar, A. A. Eds. , 2023)

وحدير بالذكر، تتبلور مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز سيادة القانون، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، وضمان الشفافية والمساءلة كأهم ركائز رؤي دول الخليج العربي. ودعم المبادرات الخضراء ودعم المشاريع والمبادرات البيئية من أهم محاور تلك الرؤي. حيث اقتصاد أخضر ودائري يلبي الاحتياجات الوطنية ويتحرك بالتنسيق مع الاتجاهات العالمية حيث تستند معظم الرؤي الوطنية الخليجية للتنمية المستدامة الي اللامركزية الحكومية والاقتصادية والمالية، تأمل الحكومات الخليجية في زيادة المشاركة المحلية في الحكم والملكية المحلية، مما يسمح بقطاع خاص وتسهيل الانتقال إلى نظام بيئي اقتصادي أكثر تنوعا. كما تشترك رؤي دول الخليج العربي في التأكيد على الاعتماد على القطاع الخاص لجذب أفضل الاستثمارات النوعية التي تمثل قيمة مضافة مهمة لمشاريع التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي; (Zaidan, E., Al-Saidi, 7 other , 2019. PP 670-681)

بصفة عامة، رؤية دول الخليج العربي بمثابة خطة طموحة واستشرافية تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتشترك رؤي دول الخليج جميعها في أهم تحدي وعائق هام وهو عدم اليقين المؤسسي أو تقلبات السياسة، ونقص الشفافية والاتساق الذي هو غير جذاب للأعمال التجارية الدولية. ومن ثم أوجد هذا تحدياً في رؤي دول الخليج للتنمية المستدامة بالتركيز على اللامركزية من أجل زيادة الحوكمة المتجاوبة والكفاءة والفعالية والتنمية الإقليمية. وتحويل الخليج العربي إلى نموذج لليبرالية التي تقودها الدولة في ظل كفاءة الحكومة. حيث رؤي دول الخليج العربي هي رؤي وطنية مستندة الي أولويات وخصائص عالمية في ظل إطار مؤسسي متكامل (Arif, M., & Aldosary, A. S. 2023).

٣- مقترحات تنموية وآليات مؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠

فيما يتعلق بضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل مفصل وشامل، تواجه مصر تحديات هائلة على المستويين المحلي والعالمي قد تقلل من كفاءة التنفيذ ومن انجاز المسار الزمني للتنفيذ. وهو ما يقتضي معالجة الفجوات ذات الصلة والتأكد من اتساقها مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي ضوء نتائج بعض التجارب الدولية والاقليمية في هذا الصدد، يمكن صياغة وتدشين نهج تنموي يتضمن عدد من التدابير والمبادرات والمقترحات التنموية، والمصحوبة بعدد من الآليات المؤسسية والتي يمكن أن تنجح في تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ضوء اجندة مصر ٢٠٣٠ بما يضمن: تحديد الأولويات المحلية، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين، ومعالجة احتياجات الفئات المهمشة وكفاءة تعبئة الموارد المحلية وتحقيق الشراكات العالمية في ظل مبادئ الشراكة والمسؤولية والمرونة بالإضافة إلى التكامل.

وفيما يلي أهم المقترحات التطويرية والتدابير المؤسسية لوضع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ علي مسار ناجح وشامل للاستدامة ولكفاءة التنفيذ:

تحديد مصادر التمويل المحتملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، وانشاء آليات الحوكمة والتنسيق ومشاركة مجموعات متعددة الأطراف خلال عمليات التشاور المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الوطني. مع اجراء تغييرات سياسية مهمة وجهودًا إضافية في تعبئة الموارد وأن يكون خياراً تمويلياً قابلًا للتطبيق، مقبولًا اجتماعيًا، مستدامًا بيئيًا، وشفافًا من حيث الحوكمة. لذا فإن تحسين إدارة الإيرادات من خلال إصلاحات ضريبية، وأنظمة ضريبية تقدمية حديثة، وسياسات ضريبية محسنة، وأنظمة جمع الضرائب الفعالة، وزيادة القدرة المؤسسية، وضمان تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة ستلعب دورًا مهمًا. يمكن أن يساعد المزيد من التركيز على العدالة والشفافية والكفاءة والفعالية في أنظمة الضرائب في توسيع قاعدة الضرائب مع دمج أهداف التنمية المستدامة في جميع مراحل دورة الميزانية: حيث يجب أخذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار أثناء إعداد الميزانية (يفضل قبل إجراء التخصيصات النهائية للميزانية)، وتنفيذ الميزانية، والمراقبة (باستخدام مؤشرات الأداء) ومرحلة التدقيق. يمكن تكييف آليات إدارة المالية العامة الحالية لهذا الغرض (Beisheim, Marianne, & Stiftung Wissenschaft und Politik–SWP–Deutsches. , 2023)

✍

مبدأ "عدم ترك أي شخص خلف الركب"، ودمج الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في السياسات الوطنية، مما يتماشى مع الهدف المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى المبادرات التي تستهدف تضمين الفئات المهمشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، يمكن للممارسين في مناطق أخرى أن يتعلموا من هذه الأساليب من خلال العمل النشط على تفكيك الحواجز وتعزيز الوصول العادل إلى الفرص. وتعين عند وضع خطط واستراتيجيات التنفيذ مراعاة التوازن بين النمو والفقر والاستدامة. بمعني تناول وتحقيق الإصلاحات في ضوء الدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. مثال: تقييم إصلاحات مناخ الاستثمار يجب أن يتم من منظور تعزيز بيئة الأعمال ومن منظور ما إذا كانت تهدف إلى تحسين فرص العمل وظروفه (Samman, E., Lucci, P., & other, ٢٠١٨)

تعزيز دور القطاع الخاص مع تعزيز المنظومة التشريعية والقانونية لتكون ممكنا رئيسيا للقطاع الخاص خلال مراحل تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠. وخطط لإشراك مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تشكيل لجان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية في تبني ما يسمى بـ "نهج المجتمع ككل" في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتبادل تجارب التنمية (أي الممارسات الجيدة والتعلم المتبادل) في عملية التنفيذ يمكن أن يكون مفيدًا أيضًا. وتطبيق نهج "كل المجتمع" لتضمين الجهات غير الحكومية في الإطار المؤسسي الرسمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (El-Bassiouny, N., El-Bassiouny, D., & other, 2021).

طرح عدة مبادرات لمساعدة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولجعل أهداف التنمية المستدامة جزءًا من العمل على مستوى الدولة. تشمل هذه المبادرات من قبل هذه المؤسسات توليد المعلومات، وتبادل الأفكار، والتكنولوجيا والمعرفة، وتطوير الشراكات، ونقل أفضل الممارسات والاستفادة من المبادرات الإقليمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإنشاء لجان منفصلة لجمع البيانات، والتنسيق، ومراقبة، والإبلاغ عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإنشاء هياكل ومؤسسات وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تشمل هذه الخطوات إنشاء منصات رسمية لتأسيس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتنسيق الوكالات الحكومية، وضمان توافق السياسات، وتحديد الأولويات وتصميم خرائط الطريق. هذا يعطي أهداف التنمية المستدامة طابعًا مميزًا عند مقارنتها بأهداف التنمية الألفية. **كما أن** المبادرات المحلية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة الوطنية، يجب أن تدار بصيغة وأولويات وطنية مع نمط مرن عالمياً بما لا يكون نسخ مماثلة للهياكل السائدة العالمية مع عدم التخلي عن التناسق السياسي من خلال الشراكات المحلية أو الإقليمية.(Prabhu, S., & Ghosh, N. 2023)

صانعو السياسات بحاجة إلى تحقيق عديد من التوازنات الرئيسية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولا سيما المدفوعة باعتبارات سياسية أو أمنية، واعتبارات تنموية طويلة الأجل مثل المساواة بين الأجيال. ويتعين عند وضع خطط واستراتيجيات التنفيذ مراعاة التوازن بين النمو والفقر والاستدامة البيئة. بمعني تناول وتحقيق الإصلاحات في ضوء الدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (Tavanti, M., & Sfeir-Younis, A. (2024 ويجب اعتبار الأمن القومي المصري أنه ليس مجرد مطلب سياسي بل هو مطلب اقتصادي مؤسسي بيئي اجتماعي لحماية مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما في ظل التحديات الجيوسياسية التي تعرقل من استدامة الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (Okewu, E., . 2018, Misra, ., & other , PP; 21-132)

يتضح جلياً ضرورة استخلاص مكامن القوة والتميز في الرؤي التنموية الوطنية للتجارب الدولية والإقليمية، واستيعاب التحديات والفجوات لكل رؤية، واستشراق مقومات النجاح والاستدامة، واستخلاص الدعائم القانونية والتشريعية والمؤسسية التي يجب تعميقها كثوابت مهمة في تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- ملخص الدراسة

أصبحت التنمية المستدامة أولوية حاسمة لمصر، خاصة في سياق الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تتماشى رؤية مصر ٢٠٣٠ مع كل من مسار التنمية الوطني ومع الأهداف العالمية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. وجدير بالذكر، رغم تقدم مصر بشكل ملحوظ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تزال كثير من التحديات تُعرقل تنفيذ بعض من تلك الأهداف، ومن ثم تقلل من تقدم مصر في أهداف التنمية المستدامة، وتصنيفها العالمي. حيث مما لاشك فيه أن مسار بلوغ أهداف التنمية المستدامة ليس بالأمر اليسير، ومع ذلك لا يمكن انكار ما حققته مصر من أداء جيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة-ولا سيما في ظل أن عديد من المؤشرات ذات الصلة-أظهرت تحسنا.

ولكن جدير بالذكر، في سياق التحديات المحلية والمستجدات الإقليمية والعالمية، أظهرت مؤشرات تقييم أهداف الاستدامة لمصر أن كثير منها يتأرجح مسار تحقيق الأهداف التنموية الوطنية لمصر بين الصعود والركود وربما التراجع، وخاصةً فيما يتعلق بالموائمة بين الأهداف الوطنية والمستهدفات الكمية العالمية للاستدامة والتي يجب إنجازها مع مطلع عام ٢٠٣٠.

علي هذا النحو، عديد من القضايا والتحديات يجب معالجتها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة لمصر في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك،

المراجعة المستمرة لتدابير وآليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠، يعتبر أمر لا غنى عنه.

وهنا يقتضي الأمر، تقييم مدي النجاح في تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية لمصر في ضوء الأهداف العالية للتنمية المستدامة. كما ينبغي الاستناد الي عدد من التجارب الدولية والإقليمية في سياق تنفيذ الاجندات التنموية المستدامة الخاصة بها، وذلك لاستخلاص منظومة من التدابير والآليات متعددة النهج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر بحول ٢٠٣٠.

وحيث أن المتغيرات المؤسسية والإصلاحات التنظيمية هي القادرة بقوة علي تغيير المشهد الاجتماعي والاقتصادي للدول، وتحسين نوعية الحياة، وتوسيع فرص النمو لها، فإن نهج تطوير وتحسين قدرة الأجندات الوطنية للدول على تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها، يتمحور بشكل كبير حول تطبيق تدابير وآليات مؤسسية. في هذا السياق، تم رصد أهم أهداف التنمية المستدامة علي المستوي العالمي وأهم الإنجازات والتحديات، وتقييم مسار وأداء تلك الأهداف في بلوغ أو الحياد عن مستهدفاتها الكمية. وتم التطرق بشكل تحليلي الى رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهم الركائز والمبادرات المحلية للتنفيذ. وتم في إطار الدراسة، تقييم تجربة مصر ومسار التطبيق لتلك الأهداف حتى ٢٠٣٠، وذلك من منظور محلي ووطني من جهة، ومن منظور الأجندة العالمية للتنمية المستدامة (SDGS 2030) من جهة أخري. وتوصلت الدراسة الحالية الي أنه ثمة اتساق ملحوظ بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ والاهداف العالمية للتنمية المستدامة، بينما تكمن الصعوبة في تحويل بعض من هذا الاتساق والتآزر إلى سياسات تنفيذية على المستوى الوطني، وهو ما قد يؤثر على كفاءة وإمكانية وحوافز تحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة لمصر.

ولاستخلاص روشتة يمتزج بها التوجه المحلي مع الصبغة العالمية الإقليمية لتنفيذ الأهداف التنموية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر، تم عرض عدد من التجارب الدولية والاقليمية فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية للرؤي والتدابير التنفيذية الخاصة بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم الاستناد الي تجارب كل من إفريقيا ٢٠٦٤، وتجارب دول جنوب شرق آسيا وتجارب دول أوربا وتجارب دول الخليج العربي في سياق المحاور والتدابير وبعض التحديات. وتم التركيز بشكل خاص على الأطر المؤسسية التي تؤثر على تنفيذ الرؤي الوطنية لتلك التجارب.

وأكدت الدراسة الحالية أن هناك مجالًا كبيرًا للتعلم عبر التجارب الدولية والإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث توفر تجارب دول آسيا وافريقيا ودول أوربا

ودول الخليج العربي نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة– رؤى قيمة لتطوير آليات ومؤسسات عامة عالية الجودة تتعاون مع المجتمع لنتائج فعّالة واحترافية لكافة أهداف التنمية المستدامة وتعزيز روابط الاتصال بين الحكومة والمواطنين، والحفاظ على التوازن المالي والأمن الغذائي والبيئي والسياسي. كما تتفق معظم التجارب الدولية والإقليمية على أن الافتقار إلى نظام الحكم الرشيد يمكن أن يكون سبباً في فشل الدول في تمويل أهداف رؤي التنمية المستدامة. في هذا الصدد، لضمان نتائج فعَالة ومسار متصاعد لرؤية مصر ٢٠٣٠، يقتضي الأمر، تبني وتطبيق نهج تنموي شامل وتشاركي مع إعطاء الأولوية لتعزيز المؤسسات لمكافحة التراخي في تنفيذ وتمويل أهداف الاستدامة(El Baradei, L. , 2020, PP; 425-440)

مجمل ما سبق، تؤكد معظم التجارب الدولية والإقليمية أن تنفيذ الأجندات الوطنية لرؤي التنمية المستدام، لا يمكن أن تتم بمعزل عن تعزيز الأطر المؤسسية المسؤولة عن الإشراف والتنفيذ والمتابعة والتمويل للأهداف والمستهدفات التنموية لضمان الالتزام بالإطار الزمني والكمي والتنظيمي للنتائج المحققة، وبما لا يحيد بشكل غير منطقي عن الأجندة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. حيث يظل يزال نهج الآليات الاقتصادية دون تآزرها وتشابكها مع نهج تطوير مؤسسي وتنظيمي–محفوفا بالمخاطر وقد يؤدي إلى عدم التحقق المنشود لأهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، بل وربما إيقافها تماما. على هذا النحو، العوامل والمتغيرات المؤسسية هي قضية مهمة يجب مراعاتها. وتمثيلها بشكل هام في كافة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ (Breuer, A., Leininger, & other , 2023).

مجلة بحوث الاعمال ـــ
Abdel Latif, A., Magdy, D., El Sharkawy, K., William, M., & Maguid, M. (2018). Egypt SDS 2030: Between Expectations and Challenges to Implement.

Abrahamyan, Paruyr, et al. (2017) "SDGs in post-truth: do SDGs matter for developing countries?." Integration and Development Partnerships: Southern Perspectives Report 63.

Abuhjeeleh, Mohammad. "Rethinking tourism in Saudi Arabia: Royal vision 2030 perspective." *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure* 8.5 (2019): 1-16.

Adeyemi Adebayo, Barry Ackers, Olayinka Erin, Alex Adegboye, (2025) Governance Quality and Sustainable Development: Insights from the United Nations Sustainable Development Goals in Africa, Public Organization Review.

Aggarwal, Abdul Azeez K.M., Mohd. Muslim, Umar Ali Khan, (2024) Sustainable Investment Strategies for Oman Vision 2040-Contribution Towards Socioeconomic Development and Environmental Conservation.

Ahmed, Abubakar, and Mutalib Anifowose. (2024) "Corruption, corporate governance, and sustainable development goals in Africa." Corporate Governance: The International Journal of Business in Society 24.1 (2024): 119-138.

Alaimo, L.S. , Ciacci, A. , Ivaldi, E. (2021). Measuring Sustainable Development by Non aggregative Approach. Social Indicators Research, 157, 101–122.

Alhaimer, Rashed. "Impact of governmental social media campaigns on citizens' attitudes towards Kuwait's vision 2035." Global Knowledge, Memory and Communication (2023).

Allen, C., Nejdawi, R., El-Baba, J. et al. (2017) Indicator-based assessments of progress towards the sustainable development goals (SDGs): a case study from the Arab region. Sustain Sci 12, 975–989 (2017).

Amin-Salem, H. and El-Maghrabi, M.H. and Osorio-Rodarte, Israel and Verbeek, Jos, Sustainable Development Goal Diagnostics: The Case of the Arab Republic of Egypt (June 4, 2018). World Bank Policy Research Working Paper No. 8463.

Arif, M., & Aldosary, A. S. (2023). Urban spatial strategies of the Gulf Cooperation Council: A comparative analysis and lessons learned. Sustainability, 15(18), 13344.

Armah, B. and Baek, S.J. (2015). Can the SDGs Provide Structural Transformation in Africa? An Empirical Analysis. Development, 58(4): 473–491.

corporate levels,Sustainable Production and Consumption,Volume 44, 2024.
Carrillo, M. (2022). Measuring Progress towards sustainability in the European Union within the 2030 agenda framework. Mathematics, 10, 2095. https://doi.org/10.3390/math10122095
Chantel, L., Hough, A. and Voituriez, T. (2017). Reducing Inequalities within Countries: Assessing the Potential of the Sustainable Development Goals. Global Policy, University of Durham and John Willey and Sons. Ltd
Chisika, S. N., & Yeom, C. (2024). Voluntary national reviews on implementation of sustainable development goals: key lessons from East African Member States. *Sage Open*, *14*(2), 21582440241257319.
Chitonge, H., Mokoena, A. and Kongo, M. (2020). Water and Sanitation Inequality in Africa: Challenges for SDG 6. In: Ramatsindela, M. and Mickler, D. (Eds), Africa and the Sustainable Development Goals. New York: Springer DeGhetto,
Eissa, Noura,(2020) Egypt Within the Sustainable Development Goals One and Two of the United Nations: Overview and Recommendations Thereof (September 14, 2020). Research in World Economy Vol. 11, No. 5; Special Issue, 2020, Journal of Macroeconomics, Forthcoming, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3865615
El-Bassiouny, N., El-Bassiouny, D., Kolkailah, S.K., Zahran, N., Moharram, S. (2021). Corporate Social Responsibility in Egypt. In: Idowu, S.O. (eds) Current Global Practices of Corporate Social Responsibility. CSR, Sustainability, Ethics & Governance. Springer, Cham.
El Baradei, L. (2020). Politics of evidence based policy making: Reporting on SDG 16 in Egypt. *International Journal of Public Administration*, *43*(5), 425-440.
Elgohary, E. (2022). The role of digital transformation in sustainable development in Egypt. *The International Journal of Informatics, Media and Communication Technology*, *4*(1), 71-106.
Elmakkawe, Mahmoud Mukhtar Mukhtar Ahmed. (2021) State fragility and sustainable development goals in Egypt. The American University in Cairo (Egypt).
Elrazaz, Tariq, Ahmed Shaker Samaan, and Moataz Elmassri. "Sustainable development goals: Sustainability reporting challenges in the United Arab Emirates context." Sustainable Development 32.4 (2024): 3100-3114.Emina, K. A. (2021). Sustainable development and the future generations. *Social*

Sciences, Humanities and Education Journal (SHE Journal), *2*(1), 57-71.

ESCAP, UN publication, (2017). Achieving the Sustainable Development Goals in South Asia.

Eslam M. Omar, 2024. "Development Challenges in Egypt: Constraints, Practices, and Opportunities," Journal of Politics and Law, Canadian Center of Science and Education, vol. 17(2)

Fawzi, Mohamed Hossam Abdelghaffar, Eslam Ahmed Hamdy AbdElWahab, and Ahmed Fathi GABR.(2024) "A Comprehensive Conceptual Framework for Localizing Sustainable Development Goals at the National Level (Egypt's National Strategy as a Case Study)." JES. Journal of Engineering Sciences 52.4: 408-430.

Ghalib, H., (2024) Is Egypt leaving no one behind? Tracing Egypt’s progress in SDG indicators, MATEC Web of Conferences 396, 17004.

Ghalib, H., Elrefaie, M., Hassan, G.F. (2024). Multilayering Approach Towards Efficient Governance in Egypt. In: Soliman, A.M., Keivani, R. (eds) Innovations for Land Management, Governance, and Land Rights for Sustainable Urban Transitions. Springer, Cham.

Ghonim, Sharaf MI, et al. (2022) "SUSTAINABLE DEVELOPMENT ACHIEVEMENT PROBLEM IN FRONT OF PRESERVING ENVIRONMENT: EGYPT'S VISION 2030." Sinai Journal of Applied Sciences 11.5, 967-980.

Guermazi, I. and Gharbi, M.W. (2024), "Analyzing the achievement of the sustainable development goals (SDGs) in Saudi Arabia and the impact of the COVID-19 pandemic", Journal of Financial Reporting and Accounting.

Hassanein, Hazem. (2021) "The Effectiveness of Public Policies and their Role in View of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030 (Redistributive Policies as A model)." Magallat al-Tanmiyat wa-al-Siyasat al-Iqtisadiyyat 23.2. 7-44.

House of Lords Library. (2024) “Sustainable development goals and the impact of global conflict, extreme poverty and climate-related emergencies”, impartial research and information, UK.

Hebatullah Ghalib, (2023)Is Egypt leaving no one behind? Tracing Egypt’s progress in SDG indicators, 8th World Multidisciplinary Civil Engineering - Architecture - Urban Planning Symposium.

Hussein, A. S. (2022). The Impact of Green Politics on Sustainable Development: Egypt's Vision 2030 .The International Journal of Public Policies in Egypt, 1(4): 163 - 188

ILO, (2023). Transformative change and SDG 8: The critical role of collective capabilities and societal learning, Geneva: International Labour Office, 2023.

Janina Jędrzejczak-Gas, Joanna Wyrwa, Anetta Barska, (2024) Sustainable Energy Development and Sustainable Economic Development in EU Countries, Energies, 10.3390/en17071775, 17, 7.

K., Gray, J.R. and Kiggundu, M. (2016). The African Union's Agenda 2063: Aspirations, Challenges, and Opportunities for Management Research. Africa Journal of Management,

Kandil, Saad. (2020) "Estimating some unavailable SDG indicators in Egypt." Journal of Al-Rafidain University College For Sciences (Print ISSN: 1681-6870.

Kara, Alper, Haoyong Zhou, and Yifan Zhou. (2021) "Achieving the United Nations' sustainable development goals through financial inclusion: A systematic literature review of access to finance across the globe." International Review of Financial Analysis 77: 101833.

Khalid, Rasyikah Md, and Ainul Jaria Maidin.(2022). Good governance and the sustainable development goals in Southeast Asia. Taylor & Francis Group.

Khan, Muhammad Babar, Sadia Iqbal, and Irfan Hameed. (2020)."Economic development vision of the Gulf Cooperation Council." Research, Innovation and Entrepreneurship in Saudi Arabia. Routledge, 17-53.

Kilani, John. (2021) SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS, EXTRACTIVES INDUSTRIES AND THE ENERGY NEXUS – INSIGHTS IN THE MENA REGION, Journal of Sustainable Development Law and Policy, Vol. 11 No. 1

Kumar, N., et al. (2016). Strategies for achieving the sustainable development goals (SDGs) in South Asia : lessons from policy simulations

Lafont-Torio, Juan, José María Martín Martín, José Antonio Salinas Fernández, and Domingo Ribeiro Soriano (2024) "Perceptions of progress toward achieving the sustainable development goals: Insights from cooperative managers", Sustain Technol Entrep. 3(1)

Leal Filho, W., Tripathi, S. K., Andrade Guerra, J. B. S. O. D., Giné-Garriga, R., Orlovic Lovren, V., & Willats, J. (2019). Using the sustainable development goals towards a better understanding of sustainability challenges. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology*, *26*(2), 179-190.

Martín-Blanco C, Zamorano M, Lizárraga C, Molina-Moreno V. (2022). The Impact of COVID-19 on the Sustainable Development Goals: Achievements and Expectations. Int J Environ Res Public Health. 2022 Dec 5;19(23).

M. Niaz Asadullah, Antonio Savoia, Kunal Sen. (2020) Will South Asia Achieve the Sustainable Development Goals by 2030? Learning from the MDGs Experience, Social Indicators Research, 152:165–189

Mahgoub, Shimaa, and Nagwa Samak. (2022) "ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT: DOES PUBLIC INVESTMENT MATTER?." Sustainable Development and Planning XII 258: 367.

Mahlatsi, K. (2021). Achieving Sustainable Development Goals (SDGs) in Africa: Challenges and Prospects. The Thinker, 86, 61–69. https://doi.org/10.36615/thethinker.v87i2.535

Masyk, Mariia, et al. (2023) "Criteria for governance 'institutional effectiveness and quality in the context of sustainable development tasks." International Journal for Quality Research 17.2.

Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform, (2024) Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030 Cairo, Egypt

Mishra, M., Desul, S., Santos, C.A.G. et al. (2024) A bibliometric analysis of sustainable development goals (SDGs): a review of progress, challenges, and opportunities. Environ Dev Sustain 26.

Mohieldin, M., Amin-Salem, H., El-Shal, A., & Moustafa, E. (2024). Achieving Sustainable and Inclusive Growth. In *The Political Economy of Crisis Management and Reform in Egypt* (pp. 109-141). Cham: Springer International Publishing.

Mustafizur Rahman, Towfiqul Islam Khan, Md. Zafar Sadique. (2020). SDG Implementation progress: What does the Asian experience reveal? OCCASIONAL PAPER SERIES Nº 67.

Okewu, E., Misra, S., Sanz, L. F., Maskeliūnas, R., & Damaševičius, R. (2018). An e-environment system for socio-economic sustainability and national security. Problemy Ekorozwoju, 13(1), 121-132.

Prabhu, S., & Ghosh, N. (2023). Increasing cooperation for sustainable development: imperatives for India's G20 presidency. In *Increasing cooperation for sustainable development: imperatives for India's G20 presidency: Prabhu, Swati| uGhosh, Nilanjan*. New Delhi, India: ORF, Observer Research Foundation.

مجلة بحوث الاعمال ـــ
Rijnhout, ALeida. dvancing, (2018). Sustainable Development Goals within Europe and Globally: The Role of the EU, INSTITUTE FOR EUROPEAN ENVIRONMENTAL POLICY (IEEP).

Routledge Durokifa, A.A. and Ijeoma, E.C. (2018). Neo-Colonialism and Millennium Development Goals (MDGs) in Africa: A Blend of an Old Wine in a New Bottle. African Journal of Science, Technology, Innovation and Development,

Routledge Fakuda-Parr, S. (2016). From the Millennium Development Goals to the Sustainable Development Goals: shift in purpose, concept, and politics of global goal setting for development. Gender and Development, 24(1): 43–52.

Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G. (2024). The SDGs and the UN Summit of the Future. Sustainable Development Report 2024. Paris: SDSN.

Samman, E., Lucci, P., Hagen-Zanker, J., Bhatkal, T., Simunovic, A. T., Nicolai, S., ... & Caron, C. (2018). *SDG progress: Fragility, crisis and leaving no one behind*. ODI Report.

Saradara, Shadeedha Mohamed, et al. "On the path towards sustainable construction—the case of the United Arab Emirates: a review." *Sustainability* 15.19 (2023): 14652.

Schweikert, A. U. (2017) Why Governance matters–The implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. MS thesis.

Shahhat, Mamdouh Awad Abdelrahman. (2019) "Potentials and challenges for Egypt to achieve blue growth: an SDG 14 perspective."

Takian A, Raoofi A, Haghighi H. (2022). COVID-19 pandemic: The fears and hopes for SDG 3, with focus on prevention and control of noncommunicable diseases (SDG 3.4) and universal health coverage (SDG 3.8). COVID-19 and the Sustainable Development Goals. 2022:211–34.

Tavanti, M., & Sfeir-Younis, A. (2024). *Sustainability Beyond 2030: Trajectories and Priorities for Our Sustainable Future*. Taylor & Francis.

Tawfik Elewa, Z. (2020). Economic Development in Africa Applying to Egyptian Experience in Light Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030. L'Egypte Contemporaine, 111(539), 546-574.

United Nations publication issued by ESCWA, (2017). The Attainment of SDGs in Conflict-affected Countries in the Arab Region.

United Nations, (2018). The 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals: An opportunity for Latin America and the Caribbean (LC/G.2681-P/Rev.3), Santiago.

United Nation, (2024)The Sustainable Development Goals Report.

UNDP, (2024). Global Progress Report on Sustainable Development Goal 16 Indicators, At the Crossroads: Breakdown or Breakthrough for Peace, Justice and Strong Institutions.

United Nations Headquarters , 2024 SDG 16 High-Level Conference addressed the theme “Peace, justice and inclusive societies for sustainable development”. SDG 16 Conference Report 2024.

Vavrik, Ursula A. (2024) "Advancing Governance Toward Sustainable Development Based on Multilateralism and Democracy: The Example of Chile." Corporate Social Responsibility Disclosure in Developing and Emerging Economies: Institutional, Governance and Regulatory Issues. Cham: Springer International 125-138.

W.Leal Filho et al. (2024) SDGs in Africa and the Middle East Region, Implementing the UNSustainable Development Goals– Regional Perspectives.

World economic forum article, (2024). Meeting the UN SDGs: How cultivating interconnected ecosystems can help us get back on track.

Yousef, T. M., & Ghafar, A. A. (Eds.). (2023). The Gulf Cooperation Council at Forty: Risk and Opportunity in a Changing World. Brookings Institution Press.

Zaidan, E., Al-Saidi, M., & Hammad, S. H. (2019). Sustainable development in the Arab world – is the Gulf Cooperation Council (GCC) region fit for the challenge? Development in Practice, 29(5), 670–681.

Zakzak, Lama and Subramani, Keertana and Luomi, Mari and Fuller, Grayson and Salem, Fadi and Lafortune, Guillaume, The Arab Region SDG Index and Dashboards 2023/2024: Towards Just Transitions in the Arab States (February 15, 2024). World Government Summit Series.